
43
دراسات
استراتيجية
عوني عبد الرحمن السبعاوي
عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي
العلاقات الخليجية - التركية
معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
ات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
A
320.9
D597d/43
c.1

دراسات استراتيجية

العلاقات الخليجية - التركية

معطيات الواقع، وآفاق المستقبل

عوني عبد الرحمن السبعاوي
عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي

العدد - 43 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2000

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

تعبر العلاقات الدولية بشكل عام عن توافق أو اختلاف نسبي بين أطرافها، وهي في هذا وذاك إنما تترجم واقعاً عملياً مقبولاً، وليس غريباً عن ماهيتها. وحالة التوافق النسبي بين طرفي العلاقة تجسد رغبة مشتركة قد تختلف في حجمها لدى كل طرف من أجل تأكيد برامج عمل واضحة.

وإذا ما انتقلنا من العام إلى الخاص، نجد أن العلاقات الخليجية* - التركية، لا تفتقر إلى الجذور التاريخية، بل إنها لم تنقطع، رغم كل التبدلات والتغيرات الإقليمية والدولية، حيث تقلبت هذه العلاقات بين ثلاث حالات: هامشية، وطبيعية، وإيجابية متطورة.

إن هذه العلاقات، كما أنها لا تجري بمعزل عن سياق المحتوى التاريخي المتجدد شكلاً ونوعاً وحجماً، وفق ما يستجد في البيئة المحلية والإقليمية، فإنها تستجيب أيضاً إلى البيئة والمحيط الدوليين بخطى متسارعة، وبشكل خاص مع وجود العوامل الدافعة إلى قيام التأثيرات الفاعلة في مسار هذه العلاقات؛ وأهمها الموقع الجيوستراتيجي، والإمكانيات الفعلية والمؤجلة، فضلاً عن أنماط التوجهات الحياتية من الناحية العملية.

إن ما استقر في هذه العلاقات يمثل ثوابت المحافظة على المصالح العليا وتعزيز أساليب تحقيقها، بغض النظر عن تغير المعطيات، داخل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، مع وجوب تأكيد الهواجس القائمة والمحتملة في تفسيرات معاني المصالح العليا وسياقات تحقيقها بالنسبة إلى

* يقصد بهذا التعبير في هذه الدراسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تركيا على الأقل، الطامحة دائماً لأن تكون دولة إقليمية مؤثرة سياسياً وعسكرياً. بيد أن تلك الهواجس لم تلغ حتى الآن القدرة على الاستمرار، في زخم العلاقات القائمة، وما قد يتفرع عنها مستقبلاً، إضافة إلى أن كلا الطرفين قد حرص على تنويع خياراته بوصفها سبيلاً منطقياً وعملياً، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وتطبيقات هذا القرار.

وينطلق هذا البحث من أن الخليج العربي لم يعد في المنظور التركي تلك المنطقة البعيدة والضئيلة الإمكانيات، بل المنطقة الغنية بموارد الطاقة والجوانب الاقتصادية الأخرى ذات التأثير الإقليمي والاهتمام الدولي المتزايد. كما لم تعد تركيا في منظور دول الخليج العربي الدولة التي كانت يوماً ما إمبراطورية واسعة، بل الدولة الحديثة سياسياً وعسكرياً، والتواقة إلى تأمين حاجاتها الاقتصادية من خلال علاقاتها بدول الخليج، وهي الدولة ذات الطموح في الانتشار الإقليمي، وبخلفية استناد غربية، تؤمنها عضويتها في حلف سياسي ـ عسكري (حلف الناتو).

وعلى الرغم من أن هناك رؤى سياسية خليجية ذات إطار عام، فإن ذلك لا يعني إلغاءً لإمكانية الاختلاف التفصيلي في هذه الرؤى على المستويين الإقليمي والدولي، فضلاً عن عدم التوازن بين عناصر القوى المادية لهذه الدول فرادى أو جماعات، رغم المساحة الكبيرة والثروات النفطية المتوافرة فيها.

ويرتكز البحث على منطلقين أساسيين:

الأول: أن تركيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها الخليجية؛ وذلك بتحييد العوامل والمسارات الإقليمية حالياً ومستقبلاً، محاولة تحويل

المعطيات الدولية لصالح تعزيز هذه العلاقات، وبخطوط غير متناقضة مع تلك المعطيات. ومن ضمن هذه العوامل التطورات المحتملة في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وتعاظم الدور التركي في شمال العراق.

الثاني: أن دول الخليج العربي لن تعمل على استبدال إقامة علاقات مميزة بتركيا بالمعطيات العربية والدولية القائمة، على حساب تلك المعطيات، وعلى ألا يترتب على الاعتبارات الاقتصادية في هذه العلاقات أي نتائج أخرى يمكن أن تزيد من هواجسها الأمنية، ولاسيما بعد سلسلة الاتفاقيات التركية ـ الإسرائيلية الأخيرة.

ويعتمد البحث في تحليل مفرداته على المنهج التحليلي المقارن، مع استخدام المنهج التاريخي كلما تطلب الأمر ذلك.

الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وتركيا

تحتل منطقة الخليج العربي موقعاً جغرافياً متميزاً بين المراكز الحيوية في الاستراتيجية العالمية، فهي تشرف على الطريق الموصل بين القلبين "شرق أوربا" و"أفريقيا جنوب الصحراء"، التي غدت القاسم المشترك في تفكير رواد الاستراتيجية العالمية[1]. وتستمد هذه المنطقة قيمتها الجغرافية من كونها ذراعاً بحرية للمحيط الهندي، تتألف من خليجين كبيرين هما خليج عُمان والخليج العربي، ومضيق يفصل بينهما، هو مضيق هرمز[2]، وتمثل نقطة التقاء طرق المواصلات بين آسيا وأوربا وأفريقيا، كما أنها تعد ممراً مائياً يسيطر على أهم المضايق الدولية التي تتحكم في نقل النفط[3].

والأهم من ذلك كله هو تصاعد الأهمية الاقتصادية للمنطقة، حيث تظفر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها بما يراوح بين 43 ـ 45٪ من احتياطي النفط المؤكد في العالم[4]. كما أنها مسؤولة عما يقارب سدس الإنتاج العالمي من النفط الخام، ونحو ثلثي تجارة النفط العالمية[5]. وقد وصف مارك نيوسوم نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي بقوله: «لو كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح العالمية»[6]. وبناء عليه فإن هذه الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تجعلها هدفاً للصراع والتنافس الدوليين على الموارد الطبيعية (النفط) والموقع الجغرافي على حد سواء[7].

وتحتل تركيا هي الأخرى مركزاً جغرافياً مرموقاً في غرب آسيا، والزاوية الشمالية الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، حيث نجد أن الموقع القاري لتركيا جعل منها وحدة ذات تركيبة بالغة الأهمية في الاستراتيجية العالمية، فهي تمثل الطريق الموصل بين نقطتي الارتكاز الحيويتين؛ "القلب الشمالي"، و"القلب الجنوبي" الممتد من الفولجا وشرق سيبيريا إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وهي بذلك تقع في قلب الجزيرة العالمية (World Land) التي تشمل قارات آسيا وأوربا وأفريقيا[8]. وهكذا فليس من المستغرب أن تنال تركيا بسبب موقعها القاري أهمية خاصة في الأفكار والنظريات الاستراتيجية منذ نهاية القرن الماضي وحتى الآن[9].

ولقد شكل موقع تركيا الجيوستراتيجي أهمية خاصة، في تحديد سياستها الخارجية، إذ إن وقوعها عند ملتقى آسيا وأوربا، وكونها صلة

الوصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من خلال مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يمتازان بأهميتهما العسكرية والتجارية، وكونها ملتقى الطرق البحرية والبرية والجوية، بين أوربا والعالم العربي، هذا الموقع الجيوستراتيجي جعل من تركيا دولة أوربية، وإحدى دول حوض البحر المتوسط، ودولة شرق أوسطية[10].

وبرزت الأهمية الجيوستراتيجية لموقع تركيا عندما أصبحت عضواً مميزاً في حلف شمال الأطلسي عام 1952، وقدمت تسهيلات مهمة للدفاع الجوي؛ وهو السلاح الأكثر فاعلية للحلف، فضلاً عن الأنشطة الاستخبارية العسكرية الموجهة ضد جميع الدول المجاورة لها؛ حماية للمصالح الغربية في شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج العربي[11].

ثم تغيرت القيمة الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي التركي، على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد[12]، مما انعكس بفاعلية مضافة على توجهات تركيا صوب الجنوب، ولاسيما دول الخليج العربي، وترافق ذلك مع اهتمام كلا الطرفين (تركيا ودول الخليج العربي) بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية، وقد كان الدور التركي نشطاً في هذه الجمهوريات ذات الأصول العرقية التركية، والتي تربطها بتركيا روابط مشتركة تاريخية وثقافية، فضلاً عن الرابطة الدينية.

كما تلقى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية اهتماماً غربياً وأمريكياً متزايداً؛ إذ تقوم الاستراتيجية الأمريكية الحديثة على أساس

الربط بين منطقتي الشرق الأوسط (بالمعنى المألوف) وآسيا الوسطى والقوقاز ، في إطار ما يسمى حالياً بـ " منطقة الشرق الأوسط الكبرى " .

وعلى الرغم من أن هذه التغيرات قد لا تشجع على تأكيد التحول بفاعلية مركزة جنوباً (سوريا والعراق) ، فإن منهجية السياسة التركية إنما تنطلق – كيما تكون فاعلة – بحثاً عن خيارات أخرى ، أو تطويراً لخيارات مؤجلة ، فالتأكل الذي حدث في فاعليتها كجدار صدٍّ ضد الاتحاد السوفيتي السابق ، لم يكن ليمثل إلا تحولاً في الأداء الإقليمي ، الذي لا يترتب عليه انتقاص مهم أو واضح في الموقع والدور الاستراتيجي الشمولي لتركيا ، فالتحول الجزئي قد لا يؤدي بالضرورة إلى التحول الكلي في الأداء .

مرتكزات السياسات الخارجية التركية والخليجية

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة ، بوصفها انعكاساً لسياستها الداخلية ، عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط ، التي تكوّن بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين وسماته الأساسية[14] .

والسياسة الخارجية بهذا الشأن إنما تجد أساسها وسندها في فلسفة نظام الحكم القائم في تلك الدولة وتقاليد عمله ، على المستويين النظري والتطبيقي ، مع الأخذ في الاعتبار أن فاعلية هذه السياسة ترتبط – فضلاً عما تقدم – بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها .

أولا: مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي

عندما نتناول السياسة الخارجية التركية ، نجد أن مرتكزاتها هي انعكاس لطبيعة تركيا ، دولة ، وهوية ، ونظاماً ، وتقاليد عمل ، وإطاراً فكرياً وثقافياً .

كان لابد لتركيا التي ودعت قيم الشرق وتاريخه ، من أن تعود إليه بالضرورة ، ولاسيما في الأقاليم العربية ، ولكن بصيغة أخرى لا تتناقض مع الانتماء السياسي والثقافي الغربي ، وهي الصيغة الاقتصادية والتجارية ، بعد أن كانت سابقاً صيغة الولاء السياسي الديني . ولا تعني صيغة العودة ابتداءً جديداً ، بل تعبيراً عن تكييف جديد لما كان من علاقات سابقة بالعرب لضمان ديمومة واستمرارية تعزيز المصالح الوطنية العليا[15] . فالعرب يمثلون لتركيا اختياراً اقتصادياً وتجارياً ، يتميز بمزايا إيجابية ؛ لعل منها القرب الجغرافي والاستثمار والقوى العاملة ، فضلاً عن موارد الطاقة والأسواق الاستهلاكية .

ومن ناحية أخرى فإن سياسة التغريب والعلمنة والتحديث للمجتمع التركي ، لم تلغ حقيقة تركيبة هذا المجتمع من حيث درجة التقبل لهذه السياسة ولاسيما في المناطق الريفية ، وهو الأمر الذي لا يمكن تجاهله في أي مقياس تحليلي للتوجهات الغربية في تركيا من ناحية ، وارتباط جزء كبير ومهم من القطاعات الاجتماعية بانتماءاتها القيمية الدينية والتراثية ، من ناحية أخرى .

وبتعبير آخر ، فقد تناولت السياسة الخارجية التركية هذا الجانب انسياقاً مع تنويع اختياراتها . وتأكيداً للتكييف الجديد في العلاقات العربية ـ التركية – وبما لا يتناقض عملياً مع التوجهات الغربية لإعطاء هذا التوازن قيمة

سياسية تتجسد باعتبارات مادية – انضمت تركيا إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969 ، باعتبارها دولة يدين أغلبية شعبها بالإسلام ، لتحقيق ما يمكن تحقيقه مادياً من خلال هذا التوظيف ، وبشكل خاص مع دول الخليج العربية ، في الوقت الذي ترمي فيه تركيا إلى تحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي . وقد عبر أحد الكتاب الأتراك عن ذلك بقوله : «إن تركيا إنما هي الجسر الرابط بين الشرق والغرب»[16] . وهو ما أكده الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال ، عندما أوضح أن هذه الاتجاهات إنما «تمثل الحل الوسط التاريخي ، بين الغرب ، والجماهير الأناضولية الورعة»[17] .

إن السياسة الخارجية التركية معنية كاعتبار أساسي بالأحداث والتطورات التي يشهدها العالم من حيث التكتلات الاقتصادية ذات الثقل الواضح في مجمل السياق العام للتجارة الدولية . وحيث إن صناع القرار التركي[18] يدركون إمكانيات تركيا (الموارد المائية والزراعة والصناعة والقوى العاملة والتشغيل . . .) فإنهم يدركون أيضاً أن مجالات توظيف هذه الإمكانيات إقليمية الطابع ، أكثر من كونها دولية . وبهذا الاتجاه فإن خيارات التوظيف الإقليمي يمكن أن تتجه نحو الجنوب ، حيث تستند بجانب المزايا الإيجابية سابقة الذكر إلى رغبة تركيا في إعادة التاريخ بصيغ مستجدة ، فضلاً عن الطابع الديني الذي يغلف ذلك ، والذي يلقى قبولاً عاماً نظراً إلى ما يمثله الإسلام من اعتبار في الدول العربية .

يعد واقع الخليج العربي ، وموقعه الجيوستراتيجي ، حقيقة لا يمكن تجاهلها من قبل السياسة الخارجية التركية بسهولة ، بوصفها واقعاً مهماً

ومتميزاً ومؤثراً في مجمل مفاتيح الإطار الإقليمي بشكل خاص ، والعالم بشكل عام ؛ إذ تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية تجارية واقتصادية كبيرة إقليمياً وعالمياً ، نظراً إلى توافر إمكانات مادية مقدرة وتوافر العديد من فرص التشغيل ، مما يجعل تركيا – حكومة وشركات – معنية بأن تجد لها مكاناً بارزاً فيها .

لقد غدت السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 ، معنية باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل . فقد زاد اهتمام تركيا باتجاه الجنوب ، وخاصة الخليج العربي ، بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي . وعبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها ، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعلية مضافة للسياسة التركية . ومن ثم فقد عُد الشرق الأوسط ، والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص ، مجال الاهتمام الأول للسياسة التركية ، الذي تجسد بعدئذ بشكل أكثر كثافة ، في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية .

إن التأثيرات الإقليمية والدولية ، سواء أكانت حافزة دافعة أم كابحة معوقة ، لا يمكن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية ، على وجه التخصيص ، وهي تأخذ بعداً إضافياً في علاقات تركيا الخليجية ؛ لسببين ، الأول ، ماهية السياسة التركية ، وطموحاتها ، ومدى فاعليتها الإقليمية ، وارتباطاتها الدولية . والثاني ، ماهية المعطيات الخليجية ، من حيث منطلقات التحليل الاستراتيجي الشامل للمنطقة الخليجية .

ولا ريب في أن أطراف الإطار الإقليمي ومن ثم الدولي ليست على درجة واحدة من التأثير ، ولا تملك المعطيات نفسها التي تنعكس على السياسة الخارجية التركية في علاقاتها الخليجية ، في الوقت نفسه الذي يكون فيه الاختلاف النسبي بين أطراف هذه الأطر من حيث التأثير والفاعلية والكوابح ، يعكس حقيقة أخرى مفادها أن هذه التأثيرات ، كما تختلف مكاناً ، فهي تختلف زماناً ومظاهر وتعبيرات وأدوات أيضاً .

ويمكن تحديد أبعاد الإطار الإقليمي المحيط بالسياسة التركية في علاقاتها الخليجية ، بما يأتي :

1 . اعتبارات التجاور الجغرافي التركي ـ العربي (العراق ـ سوريا) .
2 . اعتبارات العلاقات التركية ـ الإيرانية .
3 . اعتبارات العلاقات التركية ـ الإسرائيلية .
4 . اعتبارات عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) .
5 . اعتبارات عضوية تركيا في منظمة تعاون دول البحر الأسود .
6 . اعتبارات علاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا .
7 . اعتبارات التحول في علاقات تركيا بروسيا الاتحادية .
8 . اعتبارات خاصة بالنزاع التركي ـ اليوناني حول جزيرة قبرص ، والجرف القاري في بحر إيجة .

وإزاء ما تقدم نجد أن السياسة الخارجية التركية ، وهي في إطار توجهاتها الخليجية ، محكومة بعامل التجاور الجغرافي ، ضمن معطياته القائمة حالياً ؛

وهي المياه ، والمشكلات الحدودية ، والنفط والغاز ، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية والتجارية ، وتحقيق المزيد من التعاون العسكري ـ الأمني .

وتدرك تركيا بعمق ما يعنيه الوجود الجغرافي لإيران على الضفة الأخرى من الخليج العربي وإمكاناتها النفطية ، والأصولية الإسلامية (بالمفهوم الإيراني) ، فضلاً عن التنافس التركي ـ الإيراني على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقفقاس ، لذا فإن تركيا تعي مدى أهمية تعزيز روابطها الشاملة وتوثيقها مع دول الخليج العربية بوصفها ساحة تنافس قائمة ، في وجه القوة الإقليمية الإيرانية . إن توثيق الروابط بين تركيا ودول الخليج العربية تطمئن الهواجس الأمنية المحتملة لدى كلا الجانبين ، إزاء الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي والجمهوريات الإسلامية .

وفيما يخص العامل الإسرائيلي فقد جرى توثيق العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ، في المجالات الأمنية والعسكرية ، فضلاً عن المجالات التقنية ، بشكل متطور عما سبق ، ولاسيما في السنوات الأخيرة ، حيث تنظر إسرائيل إلى تركيا بوصفها إحدى الدول المهمة التي تحيط بالدول العربية ، ومن الممكن توظيف هذه العلاقة في صراعها مع العرب ، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ، مستغلة ارتباط تركيا بالغرب ، وكونها عضواً في حلف شمال الأطلسي[19] . وفي ظل معطيات إقليمية ودولية تنعكس بشكل مباشر على العلاقات التركية ـ العربية ، يعد اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ، من أهم الاتفاقيات التي عقدت حتى الآن ، والتي تؤثر في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية ، من خلال مشروع "النظام الشرق أوسطي" على نحو يضمن لتركيا دوراً بارزاً ومؤثراً

في المنطقة ، بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليمياً ودولياً ، ويتيح لإسرائيل هامشاً أكبر من المناورة والضغط على الدول العربية المشاركة في عملية السلام ، ومن فرض هيمنتها على المنطقة ، كما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية آلية فاعلة لخدمة مصالحها وأهدافها ، باعتبارها الطرف غير المباشر في الاتفاق ، من خلال علاقات التحالف التي تربطها بطرفيه ، هذا إن لم تكن الراعية ، والحافزة الرئيسية على قيامه[20] . ولا شك في أن أهداف هذا التحالف المدعوم أمريكياً ، قد لا تقتصر على مجرد تشكيل قوة ردع ثلاثية في مواجهة سوريا وإيران والعراق ، وإنما قد تشمل أيضاً التدخل مستقبلاً في أي أزمة قد تنشب في منطقة الخليج العربي .

وينطلق صناع القرار الأتراك من معطيات مسارات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل بوصفها تعبيراً ممكناً لإقامة مثل تلك العلاقات ، وفق ما يجري بين العرب وإسرائيل من تطبيع ، وبالتالي فلا يرى هؤلاء أن ثمة تناقضاً بين هذا الاعتبار ، ومنطلقات علاقاتهم الخليجية ، فليس من المعقول أن يكون الأتراك أكثر تردداً من الدول العربية المعنية بمسار التسوية مع إسرائيل ؛ فالصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يعد محتفظاً بقواعده السابقة في ظل النظام الدولي الجديد على المستويين السياسي والاقتصادي ؛ فقد ترتب عليه دعم أمريكي إضافي لإسرائيل بوصفها حليفاً استراتيجياً في المنطقة ، فضلاً عن الانعكاسات السياسية للترتيبات الاقتصادية المحتملة في منطقة الشرق الأوسط .

وقد بلورت أحداث انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الجمهوريات المستقلة ، ولاسيما الجمهوريات الإسلامية ، توجهات تركية نحو هذه الجمهوريات ،

سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، تمخض عنها توسيع منظمة التعاون الاقتصادي[21] بالتشاور مع إيران وباكستان ، ثم منظمة تعاون دول البحر الأسود[22] ، بمبادرة تركية ضمت جمهوريات أخرى في محاولة لتنويع المنافذ الاقتصادية والتجارية والسياسية ، فضلاً عن دوافع تركيا العرقية والثقافية واللغوية ، حيث تعتبر نفسها معنية بنحو 57 مليون نسمة ، يتكلمون التركية ، أو لغات قريبة منها . كما تحاول تركيا بنموذجها العلماني مواجهة الطموحات والتوجهات الإيرانية (الأصولية)[23] في الجمهوريات الإسلامية عن طريق منافذ عديدة ، كنوع من التبدل الاستراتيجي في وظيفة تركيا السابقة بوصفها جدار صد جنوبي ضد الاتحاد السوفيتي السابق[24] ، مما يتيح لها تأدية دور إقليمي واسع يبدأ بالثقافة وينتهي بالشؤون العسكرية مع هذه الجمهوريات .

إن المنافذ التركية في الشرق والشمال الشرقي ، قد جعلت صناع القرار السياسي التركي ينطلقون من اعتبارات المتغيرات الإقليمية الحاصلة على مقربة منهم ، والدفع باتجاه توثيق أواصر التعاون والصداقة ، كصيغة لطموح مستقبلي ، في تجميع العنصر التركي وتركيزه ، بما يشكل قوة إقليمية كبيرة الحجم والسكان والإمكانات ، وبالشكل الذي يؤدي إلى إمكانية عودة الروح الإمبراطورية إلى تركيا .

ومع ذلك فإن ما سبق لا يعبر عن قرارات تركية نهائية في قضية حسم الاختيارات شمالاً أو جنوباً ؛ إذ تعد تركيا تنويع خياراتها الجغرافية أحد ثوابت سياساتها الجديدة ، لما يتمخض عن ذلك من فوائد سياسية واقتصادية وتجارية . فالمنافذ التركية مع هذه الجمهوريات وعبر المنظمات الاقتصادية ، أو من دونها ، لا تلغي حقيقة طموح تركيا ، بتوثيق علاقاتها الخليجية .

ومن جانب آخر تتفق وجهتا النظر التركية والإسرائيلية على وجود فراغ أمني ، في العالم العربي والقوقاز على حد سواء ، وقد تناغم ذلك مع محاولة الدبلوماسية الإسرائيلية النفاذ إلى دول منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى ، وقد ترجم ذلك بزيارة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إلى «أذربيجان الدولة الغنية بالنفط المستخرج من إقليمها ، أو من الجرف القاري لبحر قزوين . . . »[25] .

وبهذا المعنى فإن تركيا المهتمة بالنفط الأذري ، كما هي حال إسرائيل ، لا ترى ثمة تناقضاً بين هذا التوجه وبين علاقاتها الخليجية ؛ إذ ترتكز الاستراتيجية التركية في هذا الجانب على تنويع الخيارات ، كلما كان ذلك ممكناً ، خاصة على المستوى الاقتصادي .

وتدرك تركيا تماماً أن عصر الإمبراطوريات قد انتهى بصيغته الجغرافية التقليدية ، وظهر عصر جديد هو عصر التركيز المادي المتوسع بتأثيره جغرافياً ؛ وذلك يتطلب وسائل نوعية جديدة تختلف جذرياً عن الممارسات السابقة[26] . وبهذا السياق نفسه فإن التحول من علاقة بين معسكرين (الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ، وتركيا وحلف الأطلسي) ، إلى علاقة بين دولة ودولة عضو في حلف ، أي بين روسيا الاتحادية وتركيا ضمن حلف الأطلسي ، قد غدت تبرز حالة جديدة في هذه العلاقات تتمثل في قيامها على أسس البحث عن ممكنات التعاون الفني والاقتصادي ، بما يعود بالفائدة على تركيا كدولة ، وكعضو في حلف . وينطلق الأتراك في هذا الاتجاه بعد نهاية الحرب الباردة[27] ، لأنهم يعتقدون بصوابية انضمامهم إلى الحلف الغربي في مواجهة الآخرين .

علاوة على ذلك ، لا تعير تركيا اهتماماً كبيراً لمدى ما تمثله علاقاتها بروسيا الاتحادية من تأثير في علاقاتها بدول الخليج العربية ، لأن الاتحاد السوفيتي السابق ، أو روسيا الاتحادية حالياً لم تكن علاقاتها توازي علاقات تركيا بدول الخليج العربية ، وبالتالي فليس هناك تناقض في المداخل التركية تجاه روسيا الاتحادية ، مع اهتماماتها الخليجية .

لقد أدت الخلافات التركية ـ اليونانية حول جزيرة قبرص والجرف القاري في بحر إيجة ، إلى احتلال تركيا الجزء الشمالي من قبرص عام 1974 ، وإقامة جمهورية قبرص التركية[28] . وقد أدى استمرار المشكلة القبرصية بأبعادها التاريخية والحالية إلى أن تبحث تركيا عن دعم إقليمي لها من العرب بشكل خاص ، انطلاقاً من الاعتبارات الدينية . وقد استخدمت ذلك كتكتيك ضد اليونان ، التي راحت تبحث عن مؤيدين لموقفها في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا فإن استمرار هذه المشكلة بكل تفاعلاتها الإقليمية والدولية ، سيعزز بحث تركيا عن السند الخليجي لها فيما يتعلق بحقوق القبارصة الأتراك ، الذين يمثلون نحو 17.5٪ من المجموع العام لسكان الجزيرة وفق تقديرات الجانب القبرصي اليوناني ، في حين ترتفع هذه النسبة إلى نحو 24.6٪ وفق تقديرات الجانب القبرصي التركي .

وفي الإطار الدولي تنعكس المعطيات الإقليمية على البيئة الدولية ، في الوقت الذي تكون فيه الأخيرة ذات تأثيرات متنوعة ، كماً وحجماً في الجوانب الإقليمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ولما كانت منطقة الشرق الأوسط تشكل ثقلاً استراتيجياً مهماً ، في إطار السياسة الدولية وقواها المؤثرة ، ولما كان الخليج العربي وتركيا يمثلان نقطتي ارتكاز جيوستراتيجي

ضمن الشرق الأوسط ؛ فإن المعطيات الدولية سوف تبقى ذات ثقل مؤثر لا يمكن تجاهله من منظور ارتباط الموقع الجغرافي بالاستراتيجية الأمريكية وسياساتها في الخليج العربي ضمن إطار حلف شمال الأطلسي . لذلك لا يمكن لدول الخليج ولا لتركيا تجاوز الإطار الدولي في علاقاتهما .

وفي هذا الشأن لو تناولنا جملة الاعتبارات التي تشكل إطاراً دولياً للسياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي ، لوجدنا المعطيات الآتية :

1 . أن تركيا لا تستطيع التخلي عن ارتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب ، والتي وسمت سياستها الخارجية بسمة محددة من حيث المنهجية الفكرية (التغريب ، العلمانية ، الرأسمالية . . . وغيرها) . كما أن عضويتها السياسية والعسكرية في حلف شمال الأطلسي[29] ، تتفق مع المنهجية الفكرية والسياسية المذكورة . وعليه فإن اندفاع تركيا لتأييد السياسات الأمريكية ولعب دور فاعل في إطار استراتيجيتها الخاصة في العالم العربي ودول الجوار الجغرافي ، يعكس محصلة توافق إرادتي الدولتين للتعاون في مسائل تتعلق بالأمن القومي لكل منهما ، والأنشطة الاقتصادية ، على أساس من الحاجة المتبادلة التي تعززها القيم والمؤسسات والشعور المتبادل بوجود مصالح وتهديدات محتملة مشتركة[30] .

2 . أن تركيا معنية بالتكتلات الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الجمركي الأوربي والسوق الأوربية المشتركة)[31] ، ضمن السياق أعلاه ، ورغبتها الطموح في أن تكون الاعتبارات الاقتصادية مكملة للاعتبارات السياسية والعسكرية .

3 . تهدف تركيا إلى أن تكون جزءاً من النظام الدولي الجديد - الذي أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في أيلول/ سبتمبر 1990 - من خلال إيجاد مكان دولي لها ينعكس إقليمياً ، سواء على مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، أو المشاركة في المشروعات الاقتصادية المستقبلية (السوق الشرق أوسطية) ، أو في المشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية ، أو في البلقان .

4 . أن تركيا معنية وبشكل إيجابي بالتطورات التي تحدث على حدودها الغربية ، أي في دول أوربا الشرقية ، وانضمام بعضها إلى عضوية حلف شمال الأطلسي ، بعد أن كانت ضمن ترتيبات حلف وارسو ؛ إذ المفترض أن ينعكس ذلك على تطبيع علاقات إيجابية وتطويرها بين تركيا وهذه الدول مثل بلغاريا التي توجد فيها جالية تركية كبيرة .

5 . تسعى تركيا إلى تأمين تجاوب الدول الغربية وعدم معارضتها لعلاقاتها مع دول الخليج العربية ، نظراً إلى ما تمثله الأخيرة من أهمية كبيرة في السياسات الإقليمية والدولية .

والسؤال بعد ذلك : كيف تنعكس معطيات الإطار الدولي على تكييف تركيا لعلاقاتها الخليجية؟ لقد سبق لمستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق سكوكروفت أن أشاد بتركيا ، لأنها تمثل «نموذجاً رائعاً للديمقراطية الإسلامية»[32] في الوقت نفسه الذي يرى فيه الغرب أن الدور الإقليمي لتركيا قد تبدل ، من جدار الصد المتقدم ضد الاتحاد السوفيتي السابق ، إلى دور القناة التي يمكن توظيفها لتحقيق التغلغل الغربي نحو "مخلفات" الاتحاد السوفيتي ، بما فيها روسيا الاتحادية . كما يرى الغرب ألا مناص من

دعم تركيا العلمانية في وجه الأصولية الإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع المدني التركي، والتي يتزايد خطرها بسبب تجاور تركيا مع إيران، وبسبب أحداث أفغانستان، وتركيبة المجتمعات في الجمهوريات الإسلامية المستقلة[33]. ويؤدي ذلك إلى القول بأن السياسة الخارجية التركية تحظى بموقف إيجابي من الغرب، رغم المآخذ التي تظهر أحياناً فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تركيا؛ إذ دفعت التطورات الأخيرة في تركيا (تطورات المسألة الكردية، حظر حزب الرفاه) بعدة أوساط أمريكية وأوربية إلى التشكيك في وجود "النموذج الديمقراطي الإسلامي" في تركيا، علاوة على رغبة الدول الغربية في عدم إعطاء أهمية كبيرة لتركيا، إلى الحد الذي تكون فيه خارج السيطرة عسكرياً.

إن الإشادة بالنظام الديمقراطي العلماني في دولة غالبية سكانها من المسلمين - وبعضهم من المتشددين - تثير في الحقيقة تناقضاً نظرياً، فلقد امتلكت تركيا قدرة على الانطلاق في التعامل مع الدول العربية والإسلامية من مسالك وأساليب متنوعة تخدم المصالح التركية ودورها الإقليمي في المنطقة دون المساس بارتباطاتها ومصالحها مع الدول الغربية. بعبارة أخرى، فإن تركيا عبر العقود - الماضية كما في المستقبل أيضاً - قد عملت على تكريس وتوظيف ما توضح من اعتبارات في الإطار الدولي كيلا تتعارض مع علاقاتها الخليجية، في الوقت الذي لا تهدف فيه إلى أن تكون علاقاتها الخليجية مرتكزة على تجاهل الارتباطات والاشتراطات الدولية، التي تنعكس عليها.

لقد أدت هذه المرونة وتعدد الخيارات في السياسة التركية إلى أن تكون تركيا ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل خاص راغبة في تعزيز هوامش

المصالح الوطنية العليا، بفاعلية واضحة، وضمن المنهج البراجماتي الذي تتسم به، وبصيغة مد جسور التعاون مع مختلف الدول، بغض النظر عن فلسفات الحكم السائدة فيها مادامت تعمل ضمن الإطار المقبول إقليمياً ودولياً. ورغم ما قد يثار من معارضة إقليمية من بعض الدول لمثل هذه السياسة، فإن ذلك من شأنه أن يستدعي استخدام الوسائل الممكنة سلمياً لتحقيق المصالح الوطنية العليا، وبشكل خاص عندما تفترض هذه السياسة انتهاج علاقات متعاونة، لا متعارضة، وبالقدر الذي تستطيع فيه أن تجد لها مكاناً مميزاً في السياسات الخارجية الخليجية بشكل عام.

ثانياً: مرتكزات السياسات الخارجية الخليجية تجاه تركيا (إطار عام)

ترتكز فلسفة السياسات الخارجية الخليجية على منطلقين أساسيين قد يتفرع عنهما تعبيرات عديدة ضمن المحاور المختلفة؛ وهما: التجذر العربي ـ الإسلامي، والانفتاح على المحورين الإقليمي والدولي.

وبهذا الشأن فإن حدود التجذر والانفتاح قد تم التعبير عنها ضمن اشتراطات الموقع والمعطيات الإقليمية والدولية ومنهجية فلسفة نظم الحكم الخليجية القائمة على ضرورات التوازن بين المطلوب عربياً وإسلامياً، والمطلوب إقليمياً ودولياً.

وفيما يتعلق بالمنظور الخليجي لتركيا فإنه لا يستمد من كون تركيا دولة إسلامية، أو من مشاعر الشعب التركي المسلم فحسب، وإنما أيضاً من جملة صياغات أخرى تجسد هذا المنظور؛ منها:

1. حقائق التاريخ والجغرافيا ، إذ إن تركيا كانت وماتزال شرقية التاريخ والموقع والقيم على المستوى الشعبي ، على الرغم من علمانية النظام .
2. حقائق السياسة والثقافة الرسمية المرتبطة بالهوية الغربية ، بما يتفرع عنها من مناهج حياتية عامة .
3. حقائق القوة العسكرية المرتبطة بالغرب ، على مستوى العقيدة والمؤسسات والقوى البشرية .
4. الظل التركي في منطقة الشرق الأوسط ، والذي تزايد بشكل خاص أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها ، وانعكس على اتجاهين مترابطين على مستوى العلاقات التركية ـ العربية ، ولاسيما الخليجية منها من جهة ، وعلى مستوى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية من جهة أخرى .

وحيث يؤثر هذا الانعكاس في هيكلية الأمن الخليجي ومنطلقاته ، وفي مستقبل المعطيات الاقتصادية الخليجية ، فإن السياسات الخارجية الخليجية تشترط أن يكون الإطار التركي في علاقاتها الإقليمية مرتبطاً بـ :

1. علاقات مرنة ، لا تستجيب لمعطيات الوضع الإقليمي والدولي فحسب ، وإنما تتوافق ابتداءً مع منطلقي فلسفة السياسات الخارجية الخليجية نفسها .
2. التأكيد على المسائل ذات الاهتمام المشترك ، ولاسيما في توظيف علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة ، تكون فيها المعايير الاقتصادية ذات طبيعة منسجمة مع الأسس التي يفترضها واقع الارتباط بين

الانفتاح الاقتصادي وماهيته ، وتعزيز الدواعي الأمنية بما لا يتيح مجالاً لدرجة ما من الانكشاف ، بمعنى درجة من الضعف الأمني تجاه الآخرين .

3. تدرك السياسات الخارجية الخليجية أن عوامل ومؤثرات صنع القرار السياسي الخارجي التركي مرتبطة بمعطيات إقليمية ودولية ، وأن هناك ترتيبات إقليمية (شرق أوسطية) لا تستطيع تركيا الانفصال عنها في الوقت الذي يحكم فيه القرار التركي عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وهويتها السياسية الغربية ، لذا فإنه ليس من مهمة السياسات الخارجية الخليجية تغيير الاقتناعات التركية ، بقدر ما يعنيها الحرص على عدم امتداد تأثير هذه الاقتناعات بأساليب عملية في منطقة الخليج العربي .
4. وترى السياسات الخارجية الخليجية نفسها معنية بقدر أو بآخر بالشؤون الإقليمية ، كما هي الحال بالنسبة إلى تركيا . وتنطلق هذه الشؤون من اقتناع الخليجيين بأن الوجود التركي لا يمكن تجاهله على هذا المستوى ، ولاسيما بعد أن تعززت مسارات التسوية السلمية بين بعض الدول العربية وإسرائيل ، ومباركة تركيا لهذه المسارات من جهة ، وتعزيز العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتنويعها من جهة أخرى .

وإذا ما اتفقنا على أن الإطار الإقليمي للسياسات الخارجية الخليجية ينبثق من مكانته الجيوستراتيجية ، فإن تركيز فكرة الأمن الجماعي منذ بداية الثمانينيات من خلال تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية[34] بوصفه كياناً خليجياً ، ذا مزية إقليمية خاصة مع عدم إسقاط وجود مثلث علاقات السيطرة (السعودية ، إيران ، العراق)[35] ، هي الفكرة التي تم

تسويقها، بوصفها تعبيراً عن هوية سياسية خارجية محددة. وبمعنى آخر قد لا يفهم من مثلث علاقات السيطرة وجود حالة من تبادل الهيمنة بين الدول الثلاث خليجياً، بل هو نوع من التوازن السلبي الذي حكم العلاقات بين أطرافه، ضمن المدى الزمني الممتد منذ نهاية الثمانينيات. وعند انهيار هذا التوازن خلال أزمة الخليج الثانية، فإن ذلك لم يؤد إلى صيغ جديدة بين دول المثلث، بقدر ما خلق أوضاعاً إقليمية ودولية حاولت بعض الدول الإقليمية كإيران وتركيا الاستفادة منها.

وعلى الرغم من أن العلاقات السعودية ـ الإيرانية قد واجهت عدداً من المشكلات في السنوات الأخيرة، كموضوع الحج وأسعار النفط، والمطالب الإماراتية بالجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران عام 1971 [36]، نقول إن هذه الفكرة قد تعرضت لامتحان كبير أثناء حرب الخليج الثانية [37]، حيث انتابها الكثير من التغيير، وتعتمد الآن على استمرارية الثقل السعودي، مع وضوح التكتيك الإيراني الجديد، بعد الانتخابات الرئاسية عام 1997، والذي يتجسد في الانفتاح الإيراني خليجياً، كما أن التغييب العراقي يعد غياباً مؤجلاً، مما استدعى أن تكون أولوية الاهتمام منصبة نحو البحث عن مرتكزات إضافية للتدعيم، وربط الأمن الخليجي بدائرة كبرى تشمل إمكانية الانفتاح الإقليمي سياسياً، على دول عربية، ودول غير عربية. ومن الطبيعي أن تكون تركيا في مقدمة القوى الإقليمية الأخرى، التي قدمت قراءة صحيحة لصناع القرار فيها، حول متغيرات ما بعد حرب الخليج الثانية، فيما يتعلق بإمكانيات توسيع العلاقات الخليجية ـ التركية.

ونعتقد أن المملكة العربية السعودية الواعية للسياسات الإيرانية - ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية - تدرك أن التباين في أجنحة الحكم الإيراني الجديد (المعتدلين والمتطرفين) سينعكس على دورها (أي السعودية) في مثلث علاقات السيطرة، في الوقت نفسه الذي يحاول فيه العراق إعادة مد جسوره مع دول الخليج عبر منافذ معينة.

وتدرك المملكة العربية السعودية سعي تركيا نحو تطوير علاقاتها الخليجية، ذلك السعي الذي عبر عنه بعض القائلين بـ«تقديم قائمة طويلة من المشروعات الطموحة، وطرحها على الخليجيين» [38]، بحيث يكون للسعودية أوراق أفضل في عملية تخطيط مستقبلي للخليج، إزاء الطموحات التركية.

ومن ناحية أخرى فإن طابع السياسات الخارجية الخليجية إقليمياً، لابد من أن يتأثر بوجود إيران في الجانب الآخر من الخليج؛ فهي الدولة غير الدخيلة على المنطقة، والمحتفظة بعلاقات تاريخية مع باقي دول الخليج العربي، في الوقت نفسه الذي تحتفظ فيه بقوة إقليمية عسكرية واقتصادية، انطلقت منها لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاستراتيجية [39]. وهذا ما يؤكد الاتجاه الخليجي نحو ضرورة إقامة نوع من مفاضلة المعطيات بين القرب الجغرافي الإيراني بأخطاره المحتملة، والاستعداد التركي نحو تطوير العلاقات بدول الخليج العربية، مع عدم إسقاط التوجهات الاقتصادية التركية. وبالتالي تمثل تركيا بعد أزمة الخليج الثانية قوة إقليمية توازن القوة الإيرانية في المنطقة [40]، وقوة ضاغطة على العراق باعتباره يمثل من وجهة نظر بعض دول الخليج العربية مصدر التهديد الرئيسي لأمنها.

إن أي تصور للمفاضلة الخليجية بين تركيا وإيران لا يقوم على آليات ثابتة. وإيران - التي هي طرف أساسي في منطقة الخليج العربي - إنما تبحث بعد أزمة الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، عن صيغ تفعيل لسياستها شمالاً وغرباً، كما تفعل تركيا في سياستها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، والخليج العربي، إذ إن كلتا الدولتين تبحث عن حلفاء إقليميين وشركاء تجاريين بأي شكل يمكن تحقيقه[41].

ومن جهة دول الخليج العربية فإنها تبحث بعد أزمة الخليج الثانية عن توازنات جديدة، وهي تلتقي مع التوجهات العامة لكل دول الإقليم.

وقد تحدد الإطار العربي للسياسات الخارجية الخليجية - إقليمياً - بوضوح أثناء أزمة الخليج الثانية وبعدها، إذ أسهمت المعطيات الجيوسياسية والنفطية والاقتصادية في حدوث أزمات بين العراق ودول الجوار الخليجية، كان أعظمها عمقاً وتأثيراً ما جرى خلال أزمة الخليج الثانية، والذي انعكس تماماً على تأطير العلاقات الثنائية والإقليمية للسياسات الخارجية الخليجية، إضافة إلى تبلور بعض جوانب السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، ومنها ما تعلق بالعراق من حيث جعله غير مقبول عربياً وإسلامياً[42].

لقد ساهمت أزمة الخليج الثانية بإحداث انعكاسات مباشرة في مسارات العلاقات الخليجية ـ التركية. فلقد خلق التراجع الكبير في العلاقات الخليجية ـ العراقية، فرصاً أمام تركيا عمدت إلى استغلالها في ميادين مختلفة، علاوة على محاولتها المستمرة لتغييب العراق خليجياً. وكان ذلك كله يمثل مرحلة جديدة لتأمين صيغ مستجدة أمام السياسة التركية في الخليج العربي. وجاء ذلك متزامناً مع ما كانت تسعى إليه دول

الخليج من أجل توسيع رقعة علاقاتها مع القوى الإقليمية مثل تركيا التي وقفت إلى جانبها أثناء أزمة الخليج الثانية، ثم امتد ذلك لكي تنجح دول الخليج - على المستوى العربي - في بلورة ما سمي بـ"إعلان دمشق" بالمشاركة مع مصر وسوريا؛ هذا الإعلان الذي مثل نوعاً من رد الفعل المرحلي للتوجهات الإقليمية العربية لدول الخليج، ولكنه كان إعلاناً يتبعه تحمل مسؤوليات مالية، لكل من الاقتصادين السوري والمصري، الأمر الذي شكل عبئاً إضافياً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاسيما في أعقاب التكاليف الباهظة لأزمة الخليج الثانية، «وأخيراً كان لابد من أخذ المعارضة الإيرانية القوية، لتمركز قوات غير خليجية (مصرية وسورية) في المنطقة بعين الاعتبار»[43]؛ مما رسم صورة قاتمة لإمكانات خليجية فاعلة في سياساتها الإقليمية في مرحلة التسعينيات، الأمر الذي عزز من أسهم القوى الإقليمية غير العربية في هذا الاتجاه.

ويرتبط بما تقدم، أن مسار التسوية السلمية بين الدول العربية المعنية وإسرائيل بعد عام 1991، وبشكل خاص بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وما مثله لاحقاً بين الفلسطينيين وإسرائيل، كان قد تمثل في ترابط مع مشروع النظام الشرق أوسطي[44] - الذي تفرع عما أطلق عليه النظام الدولي الجديد[45] - واقعاً جديداً لا يمكن لدول الخليج العربي أو تركيا أن تكون في منأى عنه، ولاسيما بعد التطورات اللاحقة في مسار العلاقات التركية ـ الإسرائيلية؛ مما يقتضي القول إن المنظور الخليجي تجاه تركيا، إنما هو إقرار لأمر واقع تغلبت فيه المعطيات الدولية على المرتكزات الإقليمية، رغم أن بعضاً من دول الخليج العربي لا تنظر بسلبية تامة إلى ما بعد اتفاق أوسلو،

بل تستجيب لهذا المسار . إلا أن تداعيات الهواجس الأمنية تجاه ما تمثله إسرائيل ضمن ترتيبات الشرق الأوسط ، لابد من أن تثير إشكالية ضمان عدم انعكاس هذه التطورات على الأرض الخليجية بشكل أو بآخر ، وهذا ما أكده الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود في محاضرة له بموسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 بقوله : «إن الخطر أصبح يهدد الوجود العربي كله من خلال الوجود الإسرائيلي في مدخل البحر الأحمر في الجنوب العربي ، وفي تركيا عند سقف الأمة العربية . . . وإن الهدف الأمريكي ـ الإسرائيلي هو إحكام القبضة على منطقة الشرق الأوسط وفق مخططات جديدة وجريئة . . . وبناء حلف تركي ـ إسرائيلي ، والعمل على سيطرة إسرائيل على مدخل البحر الأحمر . . . »[46] .

ومع ذلك فإن المنظور الخليجي لتركيا إنما ينطلق من اعتبار أن مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية ، ومسارات التسوية السلمية ، وتطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ، وحذو بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حذو المغرب وتونس ومصر والأردن ، فيما يتعلق بفتح قنوات اتصال مع إسرائيل ، فضلاً عن الحضور الخليجي في مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت في الرباط وعمّان والقاهرة والدوحة ، وزيارات الوفود الاقتصادية الإسرائيلية إلى سلطنة عُمان ودولة قطر ، يعني كل ذلك أن العلاقات الخليجية بتركيا تصبح أمراً واقعاً ، باعتبارها الشريك المشترك لكل من طرفي العلاقة ، دول الخليج العربية وإسرائيل[47] .

وإذا كان ذلك يعبر عن إطار إقليمي لا ينفصل عن الإطار الدولي للسياسة الخارجية الخليجية ، فإن الدول الخليجية قد تعزز لديها الاعتقاد

أثناء أزمة الخليج الثانية وما بعدها ، بأن طمأنة الهواجس الأمنية تتحقق من خلال عقد الاتفاقيات الأمنية مع بعض دول الغرب[48] .

لذلك فإن صناع القرار السياسي الخارجي في دول الخليج العربية يدركون تماماً ، الخيارات المتاحة مستقبلاً على المستوى الإقليمي ؛ فهي إما ستكون بالانصهار في نظام شرق أوسطي ، أو المشاركة كقطب أساسي في هذا النظام . ونعتقد أن الخيار الثاني هو الذي يمكن أن تكون له الكفة الراجحة . ولعله التوقع نفسه الذي تعمل دول الخليج العربية من خلاله على إقامة علاقات إقليمية متوازنة ، ومنفتحة تجاه تركيا ، وعلاقات حذرة (يمكن أن تكون أقل حذراً مستقبلاً) تجاه إيران .

ميادين العلاقات الخليجية - التركية

أولاً: الميدان الاقتصادي

بدأت تركيا منذ أواسط الستينيات - ونتيجة عزلتها الإقليمية والدولية إبان الأزمة القبرصية الأولى (1963 ـ 1964) - بتحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية بالدول العربية ، وأخذت تمارس نسبياً سياسة اقتصادية خارجية مستقلة ، توازن فيها بين مصالحها الذاتية والمصالح الغربية ، بما فيها السوق الأوروبية المشتركة . وتأكد هذا الموقف الاقتصادي التركي بشكل خاص إثر أزمة النفط العالمية عام 1973 ، وتصاعد أسعاره وصادراته بعد ذلك ، وتنامي إيراداته عربياً ، والتوسع الكبير في النفقات التنموية في مختلف الأقطار العربية ، ولاسيما النفطية منها[49] . وعمل التطور السلبي في علاقات تركيا بالسوق الأوروبية المشتركة آنذاك ، من خلال رفض

الأخيرة للمطالب التركية ، لدعم برنامج تركيا في التنمية والإصلاح الاقتصادي ، وفي توسيع امتيازاتها لدى دول السوق ، وتخفيض التزاماتها تجاه دول المجموعة الأوربية[50] .

وقد أدى ذلك إلى حدوث نقلة نوعية مهمة في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية ، إذ برزت بشكل خاص فاعلية النفط العربي إبان تلك الأزمة ، وأدركت تركيا وغيرها من دول العالم حجم الفوائض المالية النفطية وأهميتها كمصادر تمويل أساسية لعمليات التنمية وخططها في المنطقة ، فحاولت اقتناص تلك الفرصة في التعامل اقتصادياً وتجارياً مع الدول العربية ، والنفطية منها على وجه الخصوص ، للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي ، الذي بات أحوج ما يكون إلى أسواق جديدة ، واستثمارات واسعة ، للخروج من تلك الأزمة . وكانت الأسواق العربية ، - برأس المال النفطي العربي - مؤهلة للمساهمة الجدية في تحقيق ذلك[51] .

وجاءت تطورات الأزمة القبرصية الثانية 1974 نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص ، وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح على تركيا ؛ لتدفع بالقادة الأتراك إلى التفكير الجدي في إعادة النظر في التوجه التركي ، المقصور على الغرب فقط[52] . وكانت أولى الخطوات في هذا الاتجاه استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976 ، من أجل تطوير علاقات تركيا الاقتصادية والسياسية بالدول الإسلامية عموماً ، والدول العربية خصوصاً .

وتمهيداً لاتباع مثل هذه السياسة ، أخذ تورجوت أوزال (وكيل وزارة الاقتصاد التركية آنذاك) يتحدث عن آرائه الاقتصادية ، قبل الانقلاب العسكري

التركي الثالث عام 1980 ، وهي أن تركيا لن تخرج من أزمتها الاقتصادية ، إلا بعد عودتها إلى المنطقة العربية ، والخليجية منها على وجه الخصوص ، التي هي حسب قوله : «بحاجة إلى الدور التركي ، السياسي والعسكري ، في مقابل حاجة تركيا الملحة للنفط العربي والأسواق الخليجية»[53] .

ووفق هذا التصور فقد سعت تركيا وبشكل حثيث منذ الثمانينيات إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول الخليج العربية ، التي فتحت بدورها أسواقها وأراضيها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية[54] ، إضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي[55] . وتوضح مؤشرات تطور التجارة الخارجية التركية مع دول الخليج العربية حجم التبادل التجاري بينهما ، إذ بلغ إجمالي الصادرات التركية إلى دول الخليج العربية نحو 4.5 مليارات دولار عام 1981 مقابل 2.9 مليار دولار عام 1980 . في حين بلغ إجمالي الصادرات الخليجية إلى تركيا نحو ملياري دولار عام 1981[56] ، وشهد حجم التبادل التجاري الخليجي ـ التركي في السنوات اللاحقة طفرات نوعية كبيرة ، إلا أن النسب بدأت بالتراجع منذ أواخر الثمانينيات ؛ بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاساته على الاقتصاد الخليجي .

وقد عد هذا التوجه التركي نحو دول الخليج العربية منذ ذلك التاريخ علاجاً وافياً للأزمات الاقتصادية ، التي اعتاد عليها الاقتصاد التركي لفترة طويلة ، من حيث العجز الكبير في ميزان المدفوعات ، وازدياد معدلات التضخم ، وتفاقم أزمة البطالة ، وضعف معدلات النمو . فالرئيس التركي السابق تورجوت أوزال ، شدد على أن «انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت بالذات ، جاء لدوافع اقتصادية ، باعتبار تلك الدول سوقاً استهلاكية من الدرجة الأولى ، فضلاً عن اعتبارات أخرى»[57] .

وجاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988) لتضيف عاملاً جديداً، أسهم بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد التركي، بسبب استفادة تركيا الاقتصادية والتجارية الكبيرة، من طرفي الصراع، ومن الأطراف العربية الأخرى، ولاسيما الخليجية منها.

ويلاحظ أن انخفاض حجم التجارة بين تركيا ودول الخليج العربية منذ أواخر الثمانينيات لا ينفي حقيقة استمرار أهميتها للاقتصاد التركي. وعلى سبيل المثال فقد بلغت قيمة صادرات تركيا إلى المملكة العربية السعودية في عام 1995 نحو 470 مليون دولار، وبنسبة 2.4٪ من إجمالي صادرات تركيا، في حين بلغت الواردات من المملكة العربية السعودية نحو 1385 مليون دولار، وبنسبة 3.9٪ من الإجمالي، واحتلت المملكة العربية السعودية بذلك المرتبة الثامنة بين شركاء تركيا الأساسيين في مجال الصادرات، والمرتبة السادسة بينهم في مجال الواردات[58]. وفي عام 1994 اقتصر نحو 50٪ من صادرات تركيا على ثلاث دول عربية؛ هي المملكة العربية السعودية 30٪، وسوريا 11.9٪، ومصر 8.2٪، بينما كانت 82.9٪ من واردات تركيا من ثلاث دول عربية فقط، هي المملكة العربية السعودية 53.1٪، ودولة الإمارات العربية المتحدة 16.3٪، وليبيا 13.5٪ [59]. وقد ازدادت أهمية الميدان الاقتصادي والتجاري، بسبب اقترانه بجملة عوامل أساسية تهم تركيا، من خلال ما يلي:

1. تأمين مصادر الطاقة

تعد حاجة تركيا الماسة إلى الطاقة من أهم المعضلات التي يعانيها الاقتصاد التركي؛ لأن ما تمتلكه تركيا من إمكانيات لإنتاج جزء من مصادر

الطاقة مايزال في حدود متواضعة[60]، وترجع أسباب تفاقم ذلك إلى النمو الكبير في عدد السكان، الذي بلغ حوالي 64 مليون نسمة عام 1997 [61]، إلى جانب توجه تركيا في عقد الثمانينيات إلى إجراء تغييرات هيكلية في اقتصادها لصالح قطاع الصناعة الذي يقوم على أساس نفطي [62]. وإزاء ذلك فقد تضاعفت واردات تركيا من النفط؛ فبعد أن كانت النسبة عام 1970 بحدود 7.8٪ من إجمالي الواردات، أصبحت عام 1991 نحو 58.7٪ من إجمالي الواردات[63].

وعلى أثر اندلاع أزمة الخليج الثانية وتوقف تصدير النفط العراقي إلى تركيا قامت المملكة العربية السعودية بسد الاحتياجات التركية من النفط، وكان معظمها على شكل هبات، أو بأسعار مخفضة جداً، بسبب موقفها من تلك الحرب[64].

وتشير الدراسات إلى أن استهلاك تركيا من الطاقة سيزداد إلى نحو 186 مليون طن مكافئ عام 2010، بعد أن كان استهلاكها نحو 72 مليوناً عام 1988، وأن العرض المحلي من إجمالي الطاقة المطلوبة سينخفض إلى نحو 40٪ عام 2001، أي أن حجم الفجوة من الطاقة سيتسع إلى نحو 60٪ عام 2010، وستشكل حصة النفط الخام نحو 56٪ من حجم هذه الفجوة في العام نفسه، الأمر الذي يعني بقاء تركيا دولة مستوردة لمصادر الطاقة في المستقبل رغم ما تعوّله على الطاقة الكهرمائية من آمال وطموحات، من خلال إقامة المشروعات المائية الضخمة في جنوب شرقي تركيا[65].

وبذلك تبقى حاجة تركيا الملحة للنفط العربي الخليجي أمراً قائماً لا يمكن الاستغناء عنه مستقبلاً، سواء بإيجاد بدائل جديدة للطاقة، أو البحث عن مزود نفطي آخر، خارج منطقة الخليج العربي.

2. حركة رأس المال والقروض والمساعدات المالية الممنوحة من دول الخليج العربية

تبنت تركيا في ضوء برنامج التكييف الاقتصادي لعام 1980، سياسة تشجيعية للاستثمارات الأجنبية[66]، ففتحت أمامها القنوات والمجالات الاستثمارية كافة، شأنها شأن رأس المال التركي، ووفرت لها التسهيلات اللازمة. وقد منحت تركيا دول الخليج العربية تسهيلات خاصة، من حيث السماح لمواطنيها بدخول تركيا دون الحصول على تأشيرة دخول، واستثنائهم من شروط تحديد الحد الأقصى من نسبة رأس المال الأجنبي، كما سمح للمستثمرين من هذه الدول بتملك الشركات، شرط ألا تقل استثماراتهم عن نصف مليون دولار، إلى جانب تملك البيوت والعقارات، ودون شرط المعاملة بالمثل[67].

وقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في تركيا عام 1987 نحو 536.49 مليون دولار، منها نحو 24.22 مليوناً من الدول العربية، أي بنسبة 4.51٪ من الإجمالي، وارتفعت عام 1992 إلى إجمالي قدره 1819.90 مليون دولار، منها نحو 106.50 ملايين من الدول العربية، أي بنسبة 5.85٪ من الإجمالي[68].

وعلى الصعيد نفسه حظيت تركيا بقروض ومساعدات مالية عربية كبيرة، وكان معظم هذه القروض ذا أجل طويل؛ إذ بلغ حجم القروض التي منحتها دول الخليج العربية لتركيا في الفترة 1977 ـ 1990 نحو 2.821 مليار دولار[69]. وبعد اندلاع أزمة الخليج الثانية حصلت تركيا على منح وهبات، تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار؛ منها نحو 1.2 مليار دولار من

دولة الكويت، و100 مليون دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة، ونفط من المملكة العربية السعودية بقيمة 1.36 مليار دولار، والباقي من دول مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج (GECD)، التي شكلها البنك الدولي، تعويضاً عن خسائر تركيا، التي تقدر بنحو 300 مليون دولار سنوياً، كانت تحصل عليها كرسوم عبور للنفط العراقي عبر أراضيها، إلى جانب نفقات نفطية تقدر بنحو 1.5 مليار دولار، فضلاً عن توقف تحويلات العاملين الأتراك في كل من العراق ودولة الكويت التي قدرت بنحو 170 مليون دولار[70].

من جانب آخر قررت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت عام 1993 تقديم منحة إلى تركيا، تبلغ نحو ملياري دولار، تسدد على مدى خمس سنوات[71].

3. أنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات التركية

أصاب أنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات التركية في الدول العربية، منذ أواخر السبعينيات ازدهار وتطور كبيران، نتيجة ارتفاع عوائد النفط وتوجه الدول العربية - ولاسيما الخليجية منها - نحو إقامة البنى التحتية، وتنمية اقتصاداتها؛ مما فتح المجال واسعاً أمام شركات الإنشاءات والمقاولات التركية، للولوج في الدول العربية، والحصول على عقود لتنفيذ جزء من تلك المشروعات.

وتدعَّم هذا الاتجاه في الثمانينيات لاعتبارات سياسية كانت الحكومات العربية - ولاسيما الخليجية منها - تبغي تحقيقها، وبلغ عدد شركات المقاولات التركية العاملة في الخليج العربي زهاء 300 شركة، منها نحو

129 شركة في المملكة العربية السعودية وحدها[72]؛ مما هيأ فرصاً واسعة لتشغيل الأيدي العاملة التركية، التي تعرضت للطرد من قبل الدول الأوربية؛ ففي دول الخليج العربي وحدها بلغ عددهم نحو ربع مليون عامل حتى أواخر الثمانينيات، حيث توافرت لهم المزايا التفضيلية، من حيث الأجور والإجازات والخدمات الصحية والمعيشية والإسكانية[73]؛ إذ بلغت أجور العامل التركي في دول الخليج العربية خلال العام الواحد نحو 6000 دولار سنوياً، مقارنة بزملائه في أوربا الغربية، التي بلغت نحو 1800 دولار سنوياً للفرد الواحد فقط[74].

وأصبحت أرباح الشركات والمبالغ النقدية التي يحولها العمال الأتراك مصدراً مهماً في رفد احتياطيات تركيا بالعملات الصعبة[75].

ثانياً: الميدان الأمني ـ العسكري

إن مفهوم الأمن القومي سواء لتركيا أو دول الخليج العربي يتجه أساساً نحو دول الجوار الجغرافي، أكثر من غيرها، أي أنه في طبيعته مفهوم إقليمي، ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للأخطار التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم[76]. وعليه لابد من تحقيق التوازن بين العوامل الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب، ومنطق سياسة الجوار، بما تفرضه من التزامات للتعايش والتعامل من جانب آخر.

ولابد من أن ندرك هنا أن أمن الخليج العربي هو جزء من أمن منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم ينبغي – لتحقيق هذا الأمن – أن تحل جل المشكلات الأساسية في المنطقة، ولاسيما قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومشكلة نزع السلاح.

وتستند سياسة تركيا الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي، وإلى تطور علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة[77]، التي تعدها تركيا «من أكثر المناطق أهمية ومتابعة من قبل السياسة الخارجية التركية»[78] والمرتبطة ببعدها الأمني الدولي؛ إذ تدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي ترى أن «لا سياسة أمن غربية في الخليج العربي، من دون إنشاء دور تركي»[79].

وقد أعرب مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جوزيف سيسكو عن أهمية ربط منطقة الخليج العربي بتركيا، بوصفها تشكل القاعدة الخلفية لحماية المصالح الأمريكية فيها، وبالتالي أهمية ربط القواعد العسكرية في سلطنة عُمان ودولة البحرين بتركيا دعماً لمصالح الأمن الاستراتيجي الأمريكي في البحر الأحمر والخليج العربي والبحر المتوسط على حد سواء، والعمل على ضمان الواردات الأمريكية من النفط، وتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية والمالية في المنطقة، فضلاً عن المصالح الاستراتيجية الواسعة[80].

ولعل مكانة تركيا في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أفضل ما تظهر في عبارات مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابق مارتن إنديك بقوله: «إن تركيا دولة علمانية ديمقراطية إسلامية، وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع استراتيجي وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل، وأحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال أفضل لهذه العوامل، في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط»[81].

لقد عدت تركيا على الدوام ركناً أساسياً في أي محاولة لبناء نظام أمني واسع في منطقة الخليج العربي. ويوحي دور تركيا الجدي في أزمة الخليج الثانية بأن مصالح جيوستراتيجية كبيرة لتركيا ستكون في الميزان عندما تتوصل الولايات المتحدة الأمريكية – وحسب تعبير مارتن إنديك – إلى توظيف «الدور المتزايد الأهمية لتركيا، في حساباتنا الإقليمية، وتحقيق أهداف استراتيجية إقليمية متماسكة»[82].

والواقع أن تركيا كانت قد هيأت نفسها للقيام بدور فاعل في أي ترتيبات لبنى سياسية ـ أمنية في المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وليس أدل على ذلك من موافقة تركيا الرسمية في آذار/ مارس 1991، على تخزين أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أمريكية في أراضيها[83]، لغرض استخدامها مستقبلاً في حالة نشوب أزمة جديدة واسعة النطاق في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تطور التنسيق التركي ـ الأمريكي ـ البريطاني في شمال العراق، سواء عبر قوة "المراقبة الشمالية" لما يسمى بـ"منطقة الحظر الجوي" في شمال العراق، أو في إطار ما يسمى بـ"عملية أنقرة للسلام" للوساطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والذي يستهدف بالأساس احتواء العراق.

ويعد الخليج العربي مصدر قوة للوزن الدولي للولايات المتحدة الأمريكية[84]، وقدرتها على التأثير الجدي في أوربا الغربية واليابان وربطهما باستراتيجيتها من خلال إشعارهما بعدم قدرتهما على الحصول على النفط الخليجي، دون الدور الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية ذات الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأول في العالم.

وتدرك دول الخليج العربية أن التوازنات الإقليمية في ظل ضوابط دولية كبرى، هي الصيغة المثلى لتحقيق أمن منطقة الخليج العربي، ولهذا فهي ترى في علاقاتها بتركيا بوصفها دولة جوار جغرافي، في ظل اتفاقات مع قوى غربية، هي الأكثر تحقيقاً وضماناً للأمن والاستقرار، كأحد الخيارات الرئيسية إقليمياً، دون أن يقود ذلك إلى القول بفكرة تطابق القرار الخليجي مع القرار التركي، بل إمكانية أن يكون هناك تماثل جزئي بين الطرفين. وهنا يكون الدور التركي أكثر قبولاً واستساغة من قبل الدول العربية الخليجية التي تسعى لتكريس الأمن والاستقرار المتوازن في المنطقة.

ويبدو أن التوجهات التركية نحو الخليج العربي ينتابها التعقيد والتشابك بين المصالح التركية من جهة، والمصالح الأمريكية ـ الأوربية من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك على السياسة التركية في كيفية الحفاظ على تناغم الموازنة بين التزامات تركيا الأمنية في حلف الأطلسي، ومصالحها الإقليمية التي تعد من أكثر الصعوبات التي تواجهها هذه السياسة[85]. ويرى أحد المختصين الأتراك أن تركيا يمكن لها أن تؤدي دور الجسر الرابط بين الشرق والغرب[86]؛ إذ في الوقت الذي يكون فيه الاهتمام التركي باتجاه الاندماج الاقتصادي والسياسي في الاتحاد الأوربي، فإن هذا الاهتمام يمكن أن يحقق لتركيا أمرين أساسيين: الأول، ترجمة التوجهات السياسية التركية منذ بداية عهد الجمهورية في تبني منهج الغرب، على كافة المستويات الحياتية. والثاني، الانطلاق من دور الجسر الرابط باتجاه الجنوب (وخاصة فيما يتعلق بالخليج العربي)، كيما تكون تركيا حلقة الوصل بين أوربا والخليج العربي. ولكن ذلك أدى إلى صعوبة بالغة لتركيا، في الحفاظ على توازن منسجم، بين الثوابت العامة لسياستها الخارجية، وسياستها

الإقليمية ، ولاسيما في فترات التوتر والأزمات التي تعصف بالمنطقة ، وبالذات إذا كان هناك احتمال اللجوء إلى عمل عسكري على المستوى الإقليمي للدفاع عن مصالح التحالف الغربي[87] .

وتعمد الاستراتيجية الأمريكية الحديثة إلى إحياء وظيفة الموقع الاستراتيجي لتركيا في المنطقة الممتدة بين روسيا الاتحادية والبحر المتوسط لتحقيق أهداف عدة ؛ منها احتواء دور روسي محتمل ، ومحاصرة إيران من جهة ، ومنع تبلور توافق عربي متضامن يشكل قطباً أساسياً في المنطقة من جهة أخرى[88] .

وعليه فإن تركيا ستعمد إلى تطوير علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، في محاولة منها لجر الأخيرة إلى تأييد أكبر لسياستها الإقليمية ، يساعدها على بناء قواها ، وتثبيت مواقعها وزيادة نفوذها باطراد ، وبما يمكنها في النتيجة من الظهور كقوة فاعلة في المنطقة ، بوصفها حجر الزاوية الذي لا غنى عنه لأي قوة عسكرية غربية يمكن التعويل عليها .

وتراوح الاستجابة العسكرية التركية من المشاركة في مناورات عسكرية على الأراضي التركية ، إلى المشاركة الفاعلة متعددة الأشكال ، إلى تقديم المساعدات اللوجستية وغيرها من مظاهر النشاط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، ولاسيما في منطقة الخليج العربي ، كلما كان ذلك ممكناً من وجهة نظر المصالح الأمنية والاقتصادية التركية ، وهذا ما فعلته تركيا إبان أزمة الخليج الثانية . لكن الدول الغربية لا ترغب حقيقة في زيادة القدرات العسكرية لتركيا ، إلى حد يحولها إلى "عملاق عسكري" يمكنه أن يؤدي دوراً مهيمناً في المنطقة ، أو يثير أو يتدخل بشكل ما في أزمة

إقليمية مقبلة ، فضلاً عن حرص الغرب على عدم التغيير الجذري في توازن القوى القائم في بحر إيجة[89] .

وإزاء ذلك فقد أدركت تركيا ضرورة الاعتماد على الذات ، والذي لابد من أن يأتي من خلال تطوير قوتها العسكرية ، وأن تكون قوة ردع في الخليج العربي ؛ إذ إن من شأن القدرة العسكرية والجوار الجغرافي اللذين تتمتع بهما تركيا ، أن يجعلاها مؤهلة للقيام بهذا الدور[90] .

وتعمد تركيا إلى النفاذ في منطقة الخليج العربي اقتصادياً وعسكرياً ، إذ تعد نفسها وريثة "حق تاريخي" في العالم العربي بشكل عام ، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ، وأن لديها الخطط الكاملة للتعاون مع العديد من دول الخليج العربية ، لسد الفراغ الأمني الناتج عن سياسة إيران في المنطقة[91] بوصفها قوة مركزية في الخليج العربي ، تطل على سواحله الشرقية كاملة ، وتتحكم في ممراته المائية وطرق صادراته النفطية ، وتولي عناية كاملة لموضوع الأمن في الخليج العربي[92] ، وتعيش حالة من الحصار السياسي والاقتصادي المرتبط بسياسة الاحتواء المزدوج التي جعلت إيران في حالة مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية[93] .

وقد حصلت تركيا بعد أزمة الخليج الثانية على مكسب ذي طابع استراتيجي ، تمثل في إسهام مالي كبير لبعض دول الخليج العربية ، في "صندوق الصناعات العسكرية التركية" الذي يبلغ رأس ماله نحو 3.5 مليارات دولار ، حيث أسهمت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بملياري دولار ، في حين أسهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بنصف مليار دولار ، أما الباقي من رأس مال الصندوق ومقداره مليار دولار ، فقد

تم توزيعه مناصفة بين كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[94]. لذا نرى تركيا تسعى إلى تحديث جيشها، حيث رصدت لنفقات التسلح ضمن ميزانية عام 1993 وحدها ما يقارب ثلاثة مليارات دولار، والشروع ببناء صناعة عسكرية ثقيلة بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية[95].

وتهدف تركيا من خلال بناء مشروعات مشتركة للصناعات العسكرية برأس مال خليجي وتقنية أمريكية إلى تحقيق مكسبين مهمين جداً؛ أولهما، تحديث الجيش التركي من حيث التسليح والتجهيز المتطور. وثانيهما، فتح منافذ تسويقية جديدة لصادراتها من الأسلحة، ولاسيما في دول الخليج العربية التي أصبحت بعد أزمة الخليج الثانية سوقاً مهمة للسلاح الأكثر تطوراً في العالم. ووصل ذلك إلى الحد الذي دفع بعض الباحثين إلى أن يطلق عليها اسم "واحة تجارة السلاح"[96]، حيث بلغت نفقات التسلح فيها حتى عام 1992 نحو 42.8 مليار دولار[97]، وازدادت نفقات التسلح في السنوات اللاحقة، إذ أعلن العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز أوائل عام 1993 أن النفقات العسكرية الدفاعية السعودية سترتفع بنسبة 9٪ خلال هذا العقد، في حين خصصت دولة الكويت مبلغاً يقارب 12 مليار دولار لمشتريات السلاح في غضون المدة الزمنية نفسها[98].

وقد ذكر رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة التركية في تصريح أدلى به لصحيفة *(Emirates News)* خلال زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع عام 1989 أن «من الممكن تطوير مشروعات مشتركة لإنتاج الأسلحة لتلبية احتياجات المنطقة، وترغب تركيا في تنفيذ مشروعات مشتركة في مجال الصناعات الدفاعية، مع دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في المنطقة»[99].

كما أعلنت تركيا استعدادها «لتوفير الدعم لدول مجلس التعاون، ومساعدتها على إنجاح خططها الرامية إلى تطوير قواتها المسلحة، من خلال تزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة، وعلى توفير الخبراء والفنيين والمدربين، وكل ما تحتاجه دول مجلس التعاون من خبرات تقنية وفنية»[100]، فضلاً عن فتح تركيا أبواب معاهدها العسكرية لتدريب العسكريين من هذه الدول[101].

وفي سياق تطوير القدرات العسكرية التركية، منحت المملكة العربية السعودية تركيا مبلغاً مقداره مليار دولار – تقدم على شكل دفعات سنوية تبلغ 200 مليون دولار، ابتداءً من عام 1991 – لمساعدتها في شراء 160 طائرة أمريكية مقاتلة من طراز (إف 16)، ولتمويل وتحديث القوات المسلحة التركية[102].

وتسعى تركيا إلى استخدام هذا التطور في علاقاتها الخليجية في محاولة لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، مما سيساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية هناك، فضلاً عن أن استقرار تركيا وصلاتها الوثيقة بالغرب سيعززان من مصداقيتها[103].

بيد أن ذلك يصطدم أيضاً بعقبات اقتصادية، تتمثل في تراجع القدرات المالية الخليجية، واعتماد جل تخصيصات تركيا العسكرية على المساعدات الخارجية الأمريكية والأوربية والخليجية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصطدم بمخرجات النظام الدولي الجديد، ضمن التصورات العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية حول منطقة الخليج العربي؛ إذ يعتقد الأمريكيون أن معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدرك

ضرورة وجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، والمصلحة المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول بعض القضايا الأمنية في المنطقة[104] . كما يعتبر الأمريكيون - وعلى لسان الناطق باسم البيت الأبيض مايكل مكاري - أن «ثمة مبدأ أساسياً في السياسة الأمريكية الخارجية ، وهو أننا نعتبر وجودنا في هذا الجزء من العالم (الخليج العربي) يساهم في الحد من النزاعات والتوترات فيه»[105] .

إن ما تقدم يدعو إلى القول بأن تلاقي الاستراتيجية الأمريكية مع الاستراتيجية التركية أو تعارضها معها ، تجاه الخليج العربي سيعتمد على درجة التفاعل الإيجابي بين الدولتين ، ذلك التفاعل الذي تتكامل تركيا معه ، باعتبارها شريكاً أساسياً في النظام الدولي الجديد ، في حين تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا على أنها الحليف الإقليمي ، الذي يعاضد الحليف الإسرائيلي في المدى المنظور على الأقل .

ثالثاً: المياه

تعد تركيا واحدة من أغنى دول العالم بالموارد المائية (السطحية والجوفية) ، ويعول المسؤولون الأتراك كثيراً على استخدام هذه الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي .

وعلى الرغم من تطور العلاقات العربية ـ التركية في مجالات عدة ، فإن مشكلة المياه تقف حائلاً أمام تفعيل هذا التطور إلى مستويات عليا - ولاسيما مع سوريا والعراق ، البلدين المعنيين بالأمر بشكل مباشر - والتي ابتدأت بشكل حاد منذ أوائل الثمانينيات ، عندما قامت تركيا بتنفيذ مشروع

جنوب شرقي الأناضول "جاب" (Günegdogu Anadoly Progesi, GAP) الذي يشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات وأنفاق ري ونظم أقنية ومحطات كهرمائية ، لاستغلال نهري دجلة والفرات[106] .

وتهدف تركيا من خلال هذا المشروع الذي صممته وباشرت تنفيذه دون استشارات شاملة مع سوريا والعراق[107] لأن تكون قوة اقتصادية كبرى وسلة غذاء للمنطقة كلها على حساب جيرانها العرب بجعل أراضي الدول المجاورة لها التي تستفيد من هذين النهرين ، وبخاصة نهر الفرات ، عرضة للجفاف وندرة المحاصيل الزراعية ، وتوسيع الفجوة الغذائية في العراق وسوريا ، بحيث يضطران إلى شراء المواد الغذائية من تركيا . وتنطبق الحال على دول الخليج العربي ، التي تعاني أيضاً خاصية الجفاف ، فتصبح بدورها سوقاً رائجة للمواد الغذائية التركية ؛ مما يعطي تركيا مزية مهمة في التعامل المستقبلي مع هذه الدول .

كما تسعى تركيا منذ عام 1987 إلى تنفيذ مشروع "أنابيب السلام" ، الذي يهدف إلى نقل نحو ستة ملايين متر مكعب يومياً من مياه نهري سيحان وجيحان التركيين ، عبر أنبوبين إلى دول الخليج العربي وسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل ، تبلغ أطوالهما نحو خمسة آلاف كيلومتر ، وبكلفة قدرت بنحو 21 مليار دولار[108] .

وتنوي تركيا عن طريق هذا المشروع بيع مياه الشرب إلى الدول العربية المجاورة مقابل حصولها على مكاسب جمة ، على هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية ، وقروض واستثمارات عربية خليجية ميسرة ، تسهم في خطط التنمية الاقتصادية التركية وفي تفعيل نشاط المتعهدين

الأتراك في المشروعات الإنشائية في دول الخليج العربية ، ومنح حصة أوفر لصادرات السلع والمنتجات الصناعية والزراعية التركية في الأسواق العربية ، ولاسيما دول الخليج العربي [109] .

وتطمح تركيا إلى توظيف مشروعاتها المائية من خلال جعلها عنصراً موازياً لأهمية النفط ، وتحقيق عوائد مالية كبيرة من مشروع " أنابيب السلام " وحده ، والتي تقدر بنحو ملياري دولار سنوياً نظير بيعها المياه إلى الدول العربية ، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا [110] ويعد ذلك محاولة من المسؤولين الأتراك لتحويل تركيا إلى " دولة مائية " كمصطلح مواز بالمعنى والمدلول لـ " دولة نفطية " ، في عصر تقايض فيه المياه التركية بالنفط العربي ، من أجل تدعيم نفوذ تركيا الإقليمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً [111] .

وتخشى دول الخليج العربية من أن يؤدي اعتمادها على مشروع " أنابيب السلام " إلى غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية ، سواء باستغلال المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر ، سيما وأن هذه الدول أنفقت الكثير على إنشاء محطات لهذا الغرض [112] .

ولم تعد مشكلة المياه تقتصر على كونها مشكلة عربية رئيسية ، بل أصبحت جزءاً أساسياً وحيوياً من أزمة العالم العربي ، ومن أسس محاولات التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ، من خلال استنزاف موارد المياه العربية ، ومحاولة التحكم في مسارها من قبل أطراف إقليمية ، مدعومة بغطاء دولي (أمريكي ـ أوربي) ، تتصدرها تركيا وإسرائيل ، مما

يضيق العديد من فرص العمل المشترك على المستوى الإقليمي في المستقبل ، وبالتالي يعرض المنطقة لأزمات جديدة نتيجة الصراع على المياه تتزامن مع ارتفاع عدد سكان المنطقة ، والقفزة التنموية الاقتصادية .

قيود السياسة التركية في الخليج العربي

إن ما تقدم ذكره من سياسات وطموحات تركية عملية ، لا يعفي من أن تجد تركيا نفسها أمام عقبات جدية سياسية واقتصادية وأمنية شاملة - داخلية وخارجية - تواجه سياستها وعلاقاتها بدول الخليج العربي .

ويعد الغرب - وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية - الطرف الأكثر تحفظاً على الدور التركي في منطقة الخليج العربي ؛ فهو لا يرغب في أن تنفرد تركيا بدورها المستقل ، وإنما ينبغي أن يكون دورها ضمن إطار النفوذ الغربي بحيث تكون شرطياً جديداً [113] في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة من العالم ، وبعيدة عن سياسة الحياد وحسن الجوار المتبعة منذ عهد مصطفى كمال أتاتورك [114] ، وتقوم بحماية منابع النفط ، مقابل تجهيزها باحتياجاتها النفطية (60٪ منها من دول المنطقة) وإقامة مؤسسات مختلفة (خليجية ـ غربية ـ تركية) ، يؤدي فيها الأتراك دور الشريك الأصغر [115] .

لقد أوجدت أزمة الخليج الثانية نمطاً جديداً للروابط الاقتصادية الخليجية مع الدول الغربية ، والذي من شأنه أن يمنح الصادرات الأمريكية والأوربية الغربية من سلع وخدمات مزية تنافسية على بقية المصدرين لدول الخليج العربي ؛ مما سيجعل المنافسة في أسواق الخليج العربي أكثر ضراوة ، بحيث تخسر جهود تركيا الريادية لتوسيع صادراتها من السلع والخدمات بمرور

الوقت[116] ؛ إذ بلغت الواردات السعودية مثلاً من تركيا عام 1994 نحو 1229 مليون دولار ، وانخفضت إلى نحو 670 مليون دولار عام 1998 ، أما الصادرات السعودية إلى تركيا فقد بلغت عام 1994 نحو 609 ملايين دولار ، وانخفضت إلى نحو 474 مليون دولار عام 1998 [117] .

كما أن تطلع تركيا إلى الاندماج في الاقتصاد الأوربي لا يتوافق مع واقعها الاقتصادي ، الذي يوصف في عرف الخبراء الاقتصاديين العالميين بأنه «اقتصاد متواضع ، وغير مستقر» ، على الرغم من أن العلاقات التجارية بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي تحتل صدارة التبادل التجاري التركي مع العالم ، ولاسيما بعد دخول تركيا في الوحدة الجمركية مع أوربا مطلع عام 1995 [118] ؛ وقبول ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوربي في القمة الأوربية المنعقدة في كانون الأول/ ديسمبر 1999 .

وعلى الرغم من تحفظات الغرب واشتراطاته ، فإنه يحرص على ضرورة وجود دور تركي مهم في منطقة الخليج العربي ، كعنصر اطمئنان وتوازن ، في مواجهة الدورين العراقي والإيراني ، على الرغم من الجهد التنسيقي بين تركيا وإيران في مجابهة المشكلة الكردية في بلديهما ، وفي تضييق الخناق على العراق ومنعه من استعادة دوره الإقليمي الفاعل كما كان قبل أزمة وحرب الخليج الثانية ، وفي تنامي العلاقات الاقتصادية بينهما منذ الثمانينيات والتي أخذت أشكالاً متطورة في المرحلة الراهنة[119] .

لابد لإيران التي تتحين الفرص في استغلال أي فراغ أمني في منطقة الخليج العربي من أن تعمل بجهد ملموس لتعوق الانفتاح التركي في هذه المنطقة الحيوية ، ولاسيما أن التحرك التركي فيها ، من وجهة النظر

الإيرانية ، يمر عبر البوابة الغربية وخدمة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة . كما لا تقتنع إيران بالطمأنات التركية بأنها تدخل المنطقة بمفردها وبقواها الذاتية وليست وكيلاً عن الغرب ولا تسعى لمواجهة الأصولية التي تمثلها إيران[120] .

وكان من الطبيعي بعد أزمة الخليج الثانية أن تفكر تركيا ملياً فيما يمكن عمله لمواجهة أي تحرك إيراني ؛ ولذلك كان بحث وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالجوانب الأمنية والدفاعية في منطقة الخليج العربي – ولاسيما إمكانية بيع دول الخليج العربي معدات عسكرية تركية الصنع – من بين الأمور المهمة التي ناقشها رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان ديميريل مع المسؤولين الخليجيين ، أثناء زيارته للمنطقة عام 1993 [121] .

وفي كل الأحوال فإن تركيا تسعى لئلا تصل علاقاتها بإيران إلى طريق مسدود ، أو إلى حالة من التوتر الدائم ؛ بسبب علاقاتها الاقتصادية المتطورة بها ، وكونها البديل الجاهز لاحتياجاتها النفطية[122] .

كما أن الأوضاع الداخلية في تركيا ، ولاسيما قضية الأكراد في جنوب شرقي تركيا وتفاعلاتها الإقليمية ، وقضايا العنف ، وعدم الاستقرار السياسي ، تثير القلق في أوساط عدة ؛ إذ ستكون القضية الكردية أكثر تهديداً للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي ووحدة الأراضي التركية ، وتعد واحدة من أكثر المشكلات الداخلية ضغطاً على الحكومات التركية[123] ، فضلاً عما تسببه من حرج كبير لتركيا على المستويين الإقليمي والدولي .

وتنعكس المشكلات المثارة بين تركيا وكل من سوريا والعراق ، ولاسيما فيما يتعلق بأزمة المياه ، على العلاقات الخليجية ـ التركية ، من خلال سعي

تركيا إلى توظيف مشروعاتها المائية ، للضغط على الدول العربية المجاورة ، ومحاولتها جعل المياه عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي ، الذي يمكن أن يطال الدول العربية الخليجية ، فضلاً عن الرفض والمعارضة الخليجية للآثار الآنية والمحتملة لتعاظم الدور التركي في شمال العراق ، خصوصاً مع استمرار وتزايد العمليات العسكرية التركية فيه ، وإعلان تركيا للمنطقة الأمنية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 ، وتجدد الأطماع التركية في الموصل ، وتهديدها لوحدة العراق وسلامة أرضه وشعبه .

يضاف إلى ذلك كله مشكلات تركيا المزمنة مع دول الجوار الجغرافي الأخرى ، مثل نزاعها مع اليونان حول جزيرة قبرص وبحر إيجة ، ومشكلة الأقلية التركية في بلغاريا ، ومشكلاتها مع أرمينيا حول "قره باغ" ، والمطالبة الأرمنية بأراض داخل تركيا ، والاعتراف التركي بالمجازر بحق الأرمن عام 1915 .

ويبرز في هذا السياق تطور مهم خلال السنوات الأخيرة تمثل في النقلة النوعية في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ، وعقدهما الاتفاقيات العسكرية والأمنية والتجارية ، وتحقيق صيغ التفاهم الاستراتيجي بين الطرفين ، وسعيهما للقيام بدور إقليمي من خلال مسألة المياه (مشروع أنابيب السلام) .

وقد تقف عقبات التمويل الاقتصادي في وجه تحقيق هذا المشروع ، ولكن الأهم من ذلك كما نرى أن أزمة الخليج الثانية قد أوجدت وضعاً إضافياً للتوجهات الاستراتيجية الأمريكية خليجياً ، والتي تهدف إلى استمرارية وضع الفواصل الإقليمية فيما يتعلق بالنفط ، ففي خطاب وزير الدفاع الأمريكي أمام الجنود الأمريكيين قال : «إن مهمتكم هي منع العراق

وإيران من السعي للسيطرة على إمدادات النفط العالمية»[124] ، فضلاً عن تعظيم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، كما يشير إلى ذلك تقرير البنتاجون[125] .

ويبدو من جانب آخر أن هناك خلافاً جوهرياً في النظرة إلى الأمن الإقليمي ، بين الخليجيين والأتراك ، ففي الوقت الذي تأخذ فيه دول الخليج العربي بالنظرية القيمية الاستراتيجية ، التي تنظر إلى الأمن القومي بوصفه قيمة مجردة ، وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية ، فإن تركيا تهتم بأفكار المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في نظرتها إلى الأمن القومي ، أي الاهتمام بقضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ، ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة[126] .

وبعبارة أخرى ، فإن تركيا تضع أولوية النفط والأسواق والمياه ورأس المال في علاقاتها بالدول العربية الخليجية ، في حين تقدم الأخيرة السيادة الإقليمية ، وأمن النظم السياسية والأيديولوجية على الجوانب الأخرى .

إن هذه العوامل وغيرها تلقي بظلالها الكثيفة على العلاقات الخليجية ـ التركية ، إذ ينطلق تحليل ذلك من :

1 . هلامية محددات الأمن الإقليمي في المنطقة .

2 . الإدراك الخليجي لدور المؤسسة العسكرية التركية ، المهيمن تقليدياً على القرار السياسي الخارجي منذ إعلان الجمهورية التركية ، نظراً إلى الانعكاس المباشر للمتطلبات والمعطيات الداخلية على المستوى الخارجي كقاعدة معلومة وعامة .

3. الرفض الخليجي للطرح التركي الخاص ببيع المياه مقابل النفط لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الجانبين .

4. دخول العامل الإسرائيلي بشكل أكثر فاعلية في بلورة توازنات اقتصادية جديدة ، بموجب التصور الإسرائيلي لها ، والذي عبر عنه مثلاً المسؤول العلمي لصندوق "أرموندهامر" في جامعة تل أبيب وذلك «بنقل النفط الخليجي إلى أوربا ، عبر ميناءي حيفا وأسدود»[127] ، حيث تعاضدت تركيا وإسرائيل على وضع مثل هذه التصورات والاقتراحات .

استنتاجات أساسية

إن التطلع التركي نحو الغرب ، هوية وثقافة وسياسة وأمناً . . . ، لم يعمل على الإلغاء الرسمي والفعلي لارتباطات تركيا الجغرافية والاقتصادية ؛ فتركيا التي ما فتئت ترنو إلى استكمال تطلعها نحو الغرب ، ضمن المحور الاقتصادي ، ماتزال غير مقبولة فعلياً ضمن كيان اقتصادي أوربي ؛ مما يحدونا إلى القول بأن تركيا ستعمد إلى تكثيف علاقاتها الاقتصادية بدول الخليج العربية ، وذلك باستخدام الوسائل العملية الممكنة ، مع العمل على تحييد علاقات إيران والعراق كقوى إقليمية من الامتداد الاقتصادي الخليجي . وبعبارة أخرى ، فإن تركيا ببساطة لا ترغب في وجود شركاء إقليميين في منطقة الخليج العربي .

ولا تستطيع تركيا ضمن المعطيات الدولية القائمة ، والمتوقعة مستقبلاً ، أن تتناقض مع مراكز القوى الدولية ؛ كالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية ، في ذلك الامتداد الاقتصادي ، بل إن المزيد من تطبيع علاقاتها

بإسرائيل يمكن أن يعمل على تشجيعها على تحويل مواقف مراكز القوى الدولية لصالحها خليجياً . وهو الأمر الذي قد يثير التحفظات الخليجية التي قد ترى في التطبيع ما يثير هواجس أمنية مستقبلاً . وبتعبير أدق فإن ما تستطيع تركيا أن تقدمه من تنازلات للغرب ، على المستوى الداخلي والإقليمي ، من خلال علاقاتها بإسرائيل ، تأمل به أن يكون الغرب بدوره غير متحفظ لامتداد وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية بالخليج العربي .

والخليج العربي من ناحيته - بكل ثقله الجيوستراتيجي في السياسات الإقليمية والدولية والقوى المؤثرة فيه لاعتبارات أمنية واقتصادية وعسكرية - يدرك تماماً أن تكييف اتجاهات علاقاته الإقليمية ضمن منظور أحادي سيتناقض مع ما يتميز به الخليج العربي من اعتبارات حالية ومستقبلية ؛ فارتباطات دول الخليج ، العربية والدولية ، هي ارتباطات تمس جوهر واقعه ومستقبله ، بوصفه المنطقة الأكثر تأثيراً في سلبية مستقبل السياسة الدولية بمجموعها أو إيجابيته ، وبالتالي فهو معني بعدم الانغماس الكلي في اتجاه تركيا على حساب تلك الارتباطات .

إن علاقات تركيا الاقتصادية بدول الخليج العربي هي علاقات طبيعية ومطلوبة في ظل التشابك القائم في العلاقات الدولية ، بيد أن من المنطقي القول إن العلاقات الاقتصادية ، لا تعكس بالضرورة تشابهاً في المنظور السياسي والأمني والعسكري ، بين طرفيها .

ومن هنا فإن الخليج العربي معني بإدراك أن تركيا تطمح إلى توظيف علاقاتها الاقتصادية باتجاهات أخرى يمكن أن تمتد لتصب في تعظيم

الانتشار الإقليمي التركي ، الذي يرتبط بسياسة الانتشار الإقليمي الإسرائيلي ؛ مما يشكل خطراً أمنياً غير مستبعد ، ليس على دول الخليج العربي فحسب ، بل على منطقة الشرق الأوسط بمجموعها .

وأياً كان للمؤثر الدولي من قيمة في اعتبارات دول الخليج العربي ، فإن الرابط القائم بين الانتشارين التركي والإسرائيلي من شأنه أن يثير الهواجس الأمنية مستقبلاً .

ومن جهة أخرى فإن الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يهدف في سياسته تجاه تركيا إلى إيجاد عملاق تركي جديد قد يؤدي في ظل افتراض حدوث فروقات معينة في تركيبة الحكم إلى نتائج معكوسة .

لذا يبدو أن الغرب بشكل عام إنما يريد لتركيا أن تكون ضمن مجال السيطرة على الأقل في الجوانب الأمنية والعسكرية ، ونعتقد أن مجال السيطرة يتبلور بشكل أوضح عندما يرتبط بمناطق جيوستراتيجية كمنطقة الخليج العربي .

الجدول (1)

القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وانعكاساتها على الميزان العسكري (مليار دولار أمريكي) لعام 1997

الدولة	الناتج القومي للدولة	الدين العام	مستوى النمو الاقتصادي	مستوى التضخم	ميزانية الدفاع	نسبة ميزانية الدفاع إلى الناتج القومي	مستوى نمو ميزان الدفاع مقارنة بعام 1995
المملكة العربية السعودية	136	21.8	٪4.5	٪2.1	17.9	٪13.6	٪3.91
دولة الإمارات العربية المتحدة	40	11.7	٪2	٪7	2.2	٪5.5	٪9
دولة قطر	7.4	7.3	٪9.9	٪3	1.1	٪14.86	٪36.36
سلطنة عُمان	12.3	2.7	٪3.8	٪2	1.8	٪14.6	٪11.1-
دولة البحرين	5.1	8.3	٪1.6	٪0.2	0.29	٪5.68	٪5.86
دولة الكويت	27.8	6	٪1.6	٪3.4	1.1	٪3.95	٪18

المصدر : تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (الميزان العسكري) أورده عبدالمنعم سعيد كاطو ، «الشرق الأوسط في تقرير الميزان العسكري» ، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 ، (نيسان/ إبريل 1998) ، ص 285 .

الجدول (2)

هيكل الواردات والصادرات التركية إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ملايين الدولارات) مقارنة خلال الفترة 1990 ـ 1996

الدولة	السنة	الواردات	الصادرات
المملكة العربية السعودية	1990	724	92
	1996	1706	430
دولة الإمارات العربية المتحدة	1990	189	57
	1996	23	211
دولة قطر	1990	1	6
	1996	2	11
سلطنة عُمان	1990	--	5
	1996	--	20
دولة البحرين	1990	8	4
	1996	5	10
دولة الكويت	1990	54	92
	1996	103	107

الهوامش

1. انظر:

Mackinder H., "The Geographical Pivot of History" *Geographical Journal* vol. XXIII (Oxford: London, 1904), 421-444.

2. محمد متولي، **حوض الخليج العربي**، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة الأنجلو - المصرية، 1970)، ص 10.

3. محمد رشيد الفيل، **الخليج العربي في مواجهة التحديات** (الكويت: مؤسسة الوحدة للتوزيع والنشر، 1975)، ص 31.

4. انظر: محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص144؛ شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان، «تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي»، **المستقبل العربي**، العدد 246 (آب/ أغسطس، 1999)، ص 50.

5. محمد أزهر السماك، **الوزن الجيوبوليتيكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي ومستقبله** (الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية، 1989)، ص 45.

6. رضا هلال، **الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة** (عمّان: دار الجليل، 1991)، ص 101.

7. محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص 45.

8. Mackinder H., op. cit., 442-444.

9. هناك إشارات متعددة الأوجه لهذه الأهمية في النظريات الاستراتيجية الأخرى، مثل نظرية سبايكمن (N.J. Spykman) ودي سفرسكي (A.P. Deseversky) وكوهين (S.B. Cohen) وغيرهم.

10. انظر:

John H. Mcfadden, "Civil Military Relation in the Third Turkish Republic," *The Middle East Journal* vol. 39, no. 1 (Winter 1985): 69.

11 . انظر :
Admiral Ortten, Karabulut, "The Turkish Navy, on the 1990's," *Nato's Sixteen Nations*, vol. 34, no. 5, (September 1989), 79.

12 . انظر :
R.C. Gupta, *American Arms in West Asia* (Delhi: Vikas P. House, 1989), 12.

13 . هذه الجمهوريات هي : أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وقرغيرستان ، أما الجمهورية السادسة وهي طاجكستان ، فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية ، ويتكلم أبناؤها اللغة الفارسية .

14 . فاضل محمد زكي ، **مذكرات في السياسة الخارجية** (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، 1974) ، ص 3 .

15 . انظر :
Vahit Halef Oglü, "Turkey and the Middle East," *Turkish Review Quarterly Digest* vol. 1, no. 3, (Spring 1986): 8.

16 . انظر :
Ali Kara Osman Oglü, "Turkey's Security Policy, Continunity and Change" in: Douglas T. Stuart, *Politics and Security in the Southern Region of the Atlantic Alliance* (London: Macmillan Press, 1988), 169-170.

17 . *Sunday Times* September 2, 1986.

18 . إن الجهات والدوائر المعنية بصنع القرار في تركيا يمكن أن تقسم إلى الجهات والدوائر الرسمية المعنية ؛ وتشمل رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي التركي ، الذي يتشكل غالبية أعضائه من المؤسسة العسكرية واللجان المتخصصة في البرلمان ورئاسة الأركان العامة والمخابرات ودوائر الأمن . . . فضلاً عن الجهات المؤثرة في صنع القرار والمتمثلة بجماعات المصالح التركية وأهمها جماعات رجال الأعمال كاتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) ، وجمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك (TUSIAD) والنقابات والاتحادات العمالية التركية (Turk IS) والاتحاد النقابي لحق العمل (HAK IS) والنقابات المهنية المختلفة ، والرأي العام ووسائل الإعلام ؛ ولاسيما الصحف والتلفاز والطرق والجماعات الدينية كالمولوية والبكتاشية والنقشبندية والنورسية .

19 . ألان دييكوف ، «إسرائيل وتركيا ، مفارق وآفاق» مجلة **شؤون الأوسط** ، العدد 31 (بيروت ، تموز/ يوليو 1994) ، ص 49 ـ 56 .

20 . نبيل محمد سليم ، **تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، أيلول/ سبتمبر 1997 ، ص 259 .

21 . انظر :
Nevzad Yaluimats, "Turkish Trade with the Islamic Region," *Turkish Economy* no. 4, year 2, (Ankara, 1989): 33.

22 . انظر :
Newspot, (Ankara: The Directorate General of Press and Information), September 12, 1991, 2.

23 . *Turkish Daily News*, March 11, 1992, 3.

24 . انظر :
Nacimedin Sadak, "Turkey Faces the Soviet," *Foreign Affairs* vol. 23, no. 3, (1949): 452.

25 . أحمد فؤاد رسلان ، «التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز» مجلة **السياسة الدولية** ، العدد 130 (تشرين الأول/ أكتوبر 1997) ، ص 117 .

26 . عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي ، «فكرة التركيز القومي في تركيا» ، مجلة **الرافدين للحقوق** ، العدد الأول (جامعة الموصل ، كلية القانون ، 1996) ، ص 231 .

27 . كاظم هاشم النعمة ، «روسيا ، من يرسم الدرب إذا نهض الدب» ، نشرة مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1993) ، ص 3 ـ 4 .

28 . حسين الجميلي ، «الأزمة القبرصية» ، مجلة **دراسات تركية** ، العدد 3 (جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، 1992) ، ص 153 .

29 . انظر :
R.H. Davison, *Turkey, A Short History,* Second Edition (London: Eothen Press, 1988), 177.

30 . نبيل محمد سليم ، مرجع سابق ، ص 286 ـ 288 .

31 . انظر ما كتبته تانسو تشيلر عن ذلك في :
Tansu Ciller, "Turkey cannot do without Europe and Europe cannot do without Turkey," *Dunnya* April 14, 1995.

32 . انظر :
Zan Smily, "Turkey and the Key Influence in Asia," *Sunday Times* December 22, 1991.

33 . مارتن إنديك ، «سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط» ، مجلة **الدراسات الفلسطينية** ، العدد 15 (صيف 1993) ، ص 198 .

34 . انظر :
F. Gregory Gause, "Gulf Regional Politics, Revolution, War and Rivalry" in: W. Howard Wriggins (ed), *Dynamics of Regional Politics Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), 39-41.

35 . محمد السعيد إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ص 570 ـ 573 .

36 . إيما ميرفي وآخرين ، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** (عمّان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 1997) ، ص 141 .
وقد بدأت العلاقات العربية ـ الإيرانية تشهد منذ عام 1997 انفراجاً نسبياً عقب انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ولاسيما مع دول الخليج العربية ، ومنها عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودولة البحرين ، ووقف الحملات الإعلامية بينهما ، والتحسن المطرد في العلاقات السعودية ـ الإيرانية ، بما في ذلك عودة الرحلات الجوية المباشرة ، واتفاق التعاون الصناعي بين السعودية وأكبر شركة صناعية إيرانية ، فضلاً عن اللقاءات والحوارات التي تمت على أعلى المستويات بين مسؤولي البلدين . للتفاصيل حول هذا الموضوع انظر :
عبدالخالق عبدالله ، «الوطن العربي ومستقبل العلاقات مع دول الجوار» ، مجلة **شؤون عربية** ، العدد 93 (آذار/ مارس 1998) ، ص 102 ـ 103 .

37 . انظر :
Ahmed Hashin, "Self Defence, Military Capacities and Regional Alliances" Paper Presented at The Changing Environment of Gulf

Security, the IISS Regional Security Conference, Abu Dhabi, (June 13-15, 1993), 1.

38 . عبدالجليل زيد مرهون ، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة** (بيروت : دار النهار للنشر ، 1997) ، ص 249 .

39 . عبدالفتاح علي الرشدان ، «الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينيات ، دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد» مجلة **شؤون عربية** ، العدد 91 (أيلول/ سبتمبر ، 1997) ، ص 93 ـ 94 .

40 . محمد رضا فودة ، «نظام عربي أم نظام شرق أوسطي» مجلة **الباحث العربي** ، العدد 35 (آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو 1994) ، ص 24 ، 25 .

41 . إيما ميرفي وآخرين ، مرجع سابق ، ص 133 .

42 . جواد الحمد ، «أمن الخليج العربي الدائم في دوله والنظام الدولي الجديد» ، في : إيما ميرفي وآخرين ، مرجع سابق ، ص 174 .

43 . جودت بهجت وحسن جوهر ، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات ، إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج» مجلة **المستقبل العربي** ، العدد 211 (أيلول/ سبتمبر 1996) ، ص 41 ؛ هدى ميتيكيس ، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة ، الواقع والتحديات والآفاق» مجلة **المستقبل العربي** ، العدد 168 (كانون الثاني/ يناير ، 1993) ، ص 108 ـ 112 .

44 . هدى ميتيكيس ، «النظام الدولي الجديد والواقع العربي» مجلة **شؤون عربية** ، العدد 88 (كانون الأول/ ديسمبر ، 1996) ، ص 51 ، وانظر كذلك :
Joseph Alpher, "Security Arrangements for a Palestinian Settlement," *Survival* vol. 34, no. 4, (Winter 1992-1993): 51.

45 . انظر الرؤية الأمريكية لأبعاد النظام الدولي الجديد فيما يتعلق بوضع الخليج في هذه الرؤية ، في : هيثم الكيلاني ، «معالم النظام الدولي الجديد في وثيقة أمريكية» ، مجلة **شؤون عربية** ، العدد 91 (أيلول/ سبتمبر 1997) ، ص 214 ـ 215 .

46 . جواد الحمد ، مرجع سابق ، ص 186 .

47. إيما ميرفي وآخرين، مرجع سابق، ص 120 ـ 124.

48. انظر لمزيد من التفاصيل:
Stockholm International Peace Research Institute, *Yearbook 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), 485; International Institute for Strategic Studies, *Strategic Survey 93* (London: 1994): 143.

49. عبدالمنعم السيد علي ورضا حسين القريشي، «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، واقعاً وتوقعاً، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي»، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1994)، ص 4.

50. انظر:
DDT, Bes yillik Kalkinma plani özel komisyonu Raporu, (Ankara, 1976), 151-153.

51. عبدالمنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 77.

52. انظر:
Michel M. Boll, "Turkey Between East and West, The Regional Alternative," *The World Today* vol. 35, no. 9, (September, 1979): 361.

53. جرجيس حسن، **تركيا في الستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه** (دمشق: مطبعة الجاحظ، 1990)، ص 68.

54. نديم التيكين، **تركيا، بوابة الاستراتيجية الإمبريالية العالمية** (لندن: الحقيقة برس، 1987)، ص 371.

55. انظر:
Tusiad, *Turkish Economy, A Bridge Between the Middle East and West* (Istanbul: 1976), 31-32.

56. *Milliyet* December 19, 1981.

57. سعد ناجي جواد، منعم صاحي حسني، «الأمن التركي بين مهمتين، دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 116 (نيسان/ إبريل، 1994).

58. انظر:
The Economist Intelligence Unit, (EIU), *Country Profile Turkey 1996-1997* (London: EIU, 1997), 50.

59. محمد نورالدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 237.

60. أفادت إحصاءات حكومية تركية نشرت في العاصمة أنقرة في أيار/ مايو 1995، أنه جرى استخراج زهاء 3.7 ملايين طن من النفط التركي عام 1994، وأنه إذا ما استمر استخراج النفط بالمعدل نفسه، فإن الاحتياطي التركي من النفط سينضب بحلول عام 2002. وكانت إحصاءات حكومية تركية قد ذكرت أيضاً أن احتياطي تركيا من النفط الخام بلغ في نهاية عام 1994 زهاء 35.058 مليون طن. ويستشف من معلومات صدرت عن المديرية العامة للتنقيب عن النفط الخام في تركيا وجود ما يقرب من 24 شركة أجنبية تعمل في البحث والتنقيب عن النفط الخام في سبع عشرة منطقة مختلفة في مساحة تقدر بـ 10 ملايين هكتار، وتأتي شركات أمريكية وبريطانية وكندية على قائمة هذه الشركات الأجنبية. وعلى الصعيد ذاته فإن احتياطي تركيا من الغاز الطبيعي يبلغ زهاء 8.029 مليارات متر مكعب، تم استخراج ما يقارب الـ 199.534 مليون متر مكعب حتى نهاية عام 1994. انظر: تقرير **قضايا دولية**، العددين 282، 290 (إسلام أباد، 20 أيار/ مايو و24 تموز/ يوليو 1995)، ص 9 وص 10 على التوالي.

61. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص 94.

62. انظر:
World Bank, *World Development Report, 1981* (Washington, DC: 1981), 148

وانظر أيضاً: أحمد حسين الهيتي، «ميزان الطاقة التركي، دراسة تحليلية في ضوء منهجية (أولادي OLADE) لبناء موازين الطاقة»، مجلة **دراسات تركية**، العدد الثاني (جامعة الموصل، 1992)، ص 243.

63. انظر:
William Hale, *The Political and Economic Development in Modern Turkey* (London: Croom Helm, 1981), 243.

64. عبدالمنعم السيد علي ورضا حسين القريشي، مرجع سابق، ص 12 .

65. أحمد حسين الهيتي، مرجع سابق، ص 243 ـ 248 .

66. بلـغ رأس المال الأجنبي المستثمر في تركيا خلال السنوات 1980 ـ 1995 ، نحو 15.1491 مليار دولار . انظر : تقرير **قضايا دولية**، العدد 290 (24 تموز/ يوليو، 1995)، ص 9 .

67. «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان العربية وتركيا»، **أوراق اقتصادية**، العدد 3 (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، تشرين الأول/ أكتوبر، 1987)، ص 96 .

68. انظر :
Inur Cevik (ed.), *Turkey 1991-92 Almanac* (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1993), 316-433.

69. عبدالمنعم السيد علي ورضا حسين القريشي، مرجع سابق، ص 15 .

70. *Middle East Journal* (Washington DC, December 28, 1991) .

71. مانع حبش الطعمة وعبدالجبار الحلفي، «التوجه الاقتصادي نحو أقطار الخليج العربي، أدواته وغاياته»، مجلة **الاقتصاد الخليجي**، العدد 6 (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1993)، ص 61 .

72. نديم التيكين، مرجع سابق، ص 371 .

73. تصريح وزيرة العمل التركية لمجلة **الحوادث**، العدد 1727 (لندن، 8 كانون الأول/ ديسمبر، 1989) .

74. عبدالغفور حسن كنعان، «هجرة الأيدي العاملة التركية وأثرها في الاقتصاد التركي»، مجلة **دراسات تركية**، العدد الثاني (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1992) ص437 .

75. نديم التيكين، مرجع سابق، ص 371 .

76. حامد ربيع، **الحوار العربي الأوربي، ومنطق التعامل الدولي والإقليمي** (بغداد:

معهد البحوث والدراسات العربية، 1983)، ص 81 .

77. عبدالمنعم سعيد، مرجع سابق، ص 146 .

78. Ali Kara Osman Ouglü, op. cit., 165 .

79. Michel M. Boll, op. cit.: 361 .

80. جرجيس حسن، مرجع سابق، ص 68 .

81. انظر : كلمة مارتن إنديك في :
The Wireless File (Address to the Symposium of Washington Institute US Information Agency, May 18, 1993), 14.

82. مارتن إنديك، «سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص 198 .

83. *Newspot*, March 13, 1991.

84. بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد للسلام، اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ سلسلة من التدابير والترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي، قامت على أساس تعددي أو ثنائي، مما مكنها من أن تربط بين هذا الإجراء، واتباع سياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران . للتفاصيل انظر :

محمد ربيع، «سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية»، مجلة **السياسة الفلسطينية**، العدد 3 ـ 4 (نابلس، نيسان/ إبريل، 1994)، ص 23 ـ 24؛ محمد مصالحة، «أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط»، في : إيما ميرفي وآخرين، مرجع سابق، ص 59 .

85. انظر :
Allen Defence Assistance, In Jane's Defence Weekly, vol. 14, no. 22, October 19, 1991, 1124.

86. Ali Kara Osman Oglü, op. cit., 171 .

87. علي كارا عثمان أوغلو، «الأمن التركي والشرق الأوسط»، ترجمة معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (بغداد : الجامعة المستنصرية، 1985)، ص 27 .

88 . ناصيف حتي، «مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 93 (آذار/ مارس 1998)، ص 112 .

89 . انظر :

Inur Cevik, "No Major Turkish Military Role In the New Middle East Order," *Turkish Daily News*, February 28, 1991, 14.

90 . *The Wireless file*, op. cit., 14.

91 . انظر : الوثيقة التركية عن وزارة الخارجية التركية بتاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 1993، ومصادقة مجلس الوزراء التركي عليها في جلسته الاعتيادية المنعقدة بتاريخ 2 شباط/ فبراير 1993، الواردة في ورقة الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار، الأمين العام (الأسبق) لاتحاد المؤرخين العرب، بعنوان «التوجهات التركية المعاصرة نحو الخليج العربي» التي ألقاها في ندوة «تركيا وإيران، التوجهات والمحددات نحو الخليج العربي» التي عقدت في البصرة، بالتعاون بين مركز دراسات الخليج العربي ومركز الدراسات الإيرانية في جامعة البصرة، ومركز الدراسات التركية في جامعة الموصل في يومي 18 و19 نيسان/ إبريل 1993 .

92 . انظر : محمد مصالحة، مرجع سابق، ص 61، نقلاً عن صحيفة **كيهان** الإيرانية في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1995، التي أوردت كلمة وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي، في ندوة في طهران حول «منطقة الخليج والنظام الدولي». وتستكمل هذه العناية معناها بالتوضيح الذي قدمه ولايتي أيضاً، بقوله : «إن التدخلات الأجنبية لا تدع دول الخليج تصل إلى صيغة عملية موحدة تهدف إلى رفع مستوى التنمية والتبادل المشترك»، انظر :

معين حداد، ندوة التنمية والاستقرار في الخليج، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 59 (بيروت، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير، 1997)، ص 118 .

93 . عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص 97 .

94 . هيثم الكيلاني، «هموم الأمن القومي العربي مع جواره»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 77 (آذار/ مارس، 1994)، ص 14 .

95 . انظر :

Carl Vuone, "Desert Storm and the Future of Conventional Forces,"

Foreign Affairs (Spring 1991): 17.

96 . مراد إبراهيم الدسوقي، «تجارة السلاح والأمن القومي في منطقة الخليج العربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 112 (نيسان/ إبريل، 1993)، ص 181 .

97 . صحيفة **الرأي** الأردنية (15 شباط/ فبراير، 1993) .

98 . جودت بهجت وحسن جوهر، مرجع سابق، ص 41 . من جانب آخر تشير التقديرات شبه الرسمية إلى أن حجم إجمالي السوق الدفاعية الخليجية لا يقل عن 60 مليار دولار، بل قد يصل إلى 80 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة . انظر : مجلة **الوسط**، العدد 271 (7 نيسان/ إبريل، 1997)، ص 28 .

99 . جلال عبدالله معوض، «السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 62 (حزيران/ يونيو، 1990)، ص 149 .

100 . من تصريح لوكيل وزارة الدفاع التركية، صحيفة **الحياة** (2 أيلول/ سبتمبر، 1993) .

101 . تقرير إخباري في 20 آب/ أغسطس 1992، أرشيف وزارة الخارجية العراقية .

102 . *Newspot*, October 3, 1991.

103 . *The Wireless File*, op. cit., 14.

104 . مجلس الشؤون الخارجية الأمريكية، «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والدول العربية»، صحيفة **الدستور** الأردنية (6 آذار/ مارس 1997) .

105 . صحيفة **الدستور** الأردنية (27 حزيران/ يونيو، 1997) .

106 . للتفاصيل عن هذا المشروع، انظر : عوني عبدالرحمن السبعاوي، **أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) في الأمن المائي العربي** (جامعة الموصل : مركز الدراسات التركية، 1988) .

107 . انظر :

Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, *US Foreign Policy on Water Resources in the Middle East* (Washington, DC: The Center for Strategic and International Studies, 1986), 14.

108 . إبراهيم خليل أحمد، «مشروع مياه السلام التركي، أهدافه وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي»، في : عبدالرزاق عبدالحميد شريف وآخرين،

الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات، واقعها وآفاقها المستقبلية (جامعة الموصل : مركز الدراسات التركية ، 1994)، ص 192 ـ 193 .

109 . انظر :
Najeeb Essa, *Proceedings of the Centre for Arab Unity Studies on Turkish - Arab Relations* (Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 1993), 385.

110 . جلال عبدالله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 65 (نيسان/ إبريل، 1991)، ص 108 .

111 . عوني عبدالرحمن السبعاوي، «إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي»، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 10 (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 48 .

112 . انظر :
Selin Cagalaya, "Arabs Need Water; Turkey Offers Peace Pipeline," *Turkish Daily News* September 29, 1988.

113 . بيل كلنتون وألن جور، **رؤية لتغيير أمريكا**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة : مؤسسة الأهرام، 1992)، ص 18 .

114 . جان بيير شوفنمان، **أنا وحرب الخليج**، ترجمة حياة الحويك وبديع عطية (عمّان : دار الكرمل، 1992)، ص 28 .

115 . بيل كلنتون وألن جور، مرجع سابق، ص 18 .

116 . فاضل الجلبي، «آفاق التعاون الاقتصادي العربي ـ التركي»، بحث مقدم إلى ندوة الحوار العربي التركي، التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمّان بالتعاون مع مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان التركية، ومؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية، في يومي 18 ـ 19 آذار/ مارس، 1996، ص 3 .

117 . انظر :
Turkey in statistics 1999, State Institute of Statistics, prime ministry (Ankara, 1999), 94.

118 . محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 233 ـ 234 .

119 . تم خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان إلى إيران في آب/ أغسطس 1996 على رأس وفد اقتصادي كبير ضم نحو 150 رجل أعمال وتاجراً وخبيراً اقتصادياً، التوقيع على اتفاقيات اقتصادية مهمة بين تركيا وإيران، تضمنت التعاون في مجال الطاقة الكهربائية وتزويد تركيا بالنفط والغاز الإيرانيين بقيمة إجمالية بلغت نحو 20 مليار دولار على مدى السنوات الـ 23 المقبلة، وإنشاء خط السكك الحديدية الذي سيربط مدينة تبريز الإيرانية بمدينة فان التركية، ليلتقي شبكة السكك الحديدية التركية، عبر أنقرة وإسطنبول، وسيوفر مجالاً واعداً لتطوير التبادل التجاري بين البلدين وفتح الأسواق الإيرانية أمام المنتجات التركية الصناعية؛ كالسيارات والمواد الكهربائية. . . انظر : تقرير **قضايا دولية**، العدد 346 (19 آب/ أغسطس 1996). وكذلك مجلة **الوسط**، العدد 271 (7 نيسان/ إبريل، 1997).

120 . انظر :
Cyrus Bina and Hamid Zangcnen, *Modern Capitalism and Islamic Ideology in Iran* (New York: St Martin's Press, 1992), 52.

121 . عطا محمد صالح زهرة، «النظام الإقليمي العربي، والتحولات الدولية والإقليمية الراهنة» مجلة **شؤون عربية**، العدد 77 (آذار/ مارس، 1994)، ص 116 .

122 . Cyrus Bina and Hamid Zangcnen, op. cit., 52.

123 . Rederic H. Davison, op. cit., 178.

124 . صحيفة **الرأي** الأردنية (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996).

125 . يشير تقرير البنتاجون الأمريكي حول الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، الصادر عام 1995، بخصوص مرابطة القوات الأمريكية في الخليج العربي إلى ما يأتي :

«إنه ليس من غير الاعتيادي أن يكون للولايات المتحدة اليوم 20000 عسكري من الرجال والنساء في الخليج وفي أي وقت. واليوم هناك 20 قاعدة جوية للطائرات والوحدات العسكرية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج المخطط هو في إضافة مستلزمات إضافية أخرى في المنطقة، والتي تمكننا من امتلاك قوة كبيرة في المكان، وبشكل سريع وفاعل إذا دعت الضرورة».

انظر : نص الاقتباس من التقرير باللغة الإنجليزية المنشور في : إيما ميرفي وآخرين، مرجع سابق، ص 211 .

126 . عباس غالي الحديثي، علي حسن نيسان، «إطار مقترح لحوار استراتيجي تركي ـ خليجي»، مجلة **الخليج العربي**، المجلد 26، العدد 1 ـ 2 (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1994)، ص 49 .

127 . غازي حسين، **النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية** (دمشق : 1994)، ص 34 .

نبذة عن المؤلفين

الدكتور عوني عبدالرحمن السبعاوي: حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ (تخصص تركيا وقضايا المشرق العربي) من جامعة الموصل عام 1991 . عمل نائباً لمدير ثم مديراً لمركز الدراسات التركية بجامعة الموصل في الفترة 1985 ـ 1995 . يعمل منذ عام 1995 وحتى الآن رئيساً لقسم التاريخ بكلية التربية بجامعة الموصل . له العديد من الكتب والأبحاث حول مختلف القضايا المتعلقة بتركيا وعلاقاتها بالعالم العربي .

الدكتور عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي: حصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي حول موضوع :

Arab B'aath Socialist Party and Congress Party. a Comparative Study of Social Bases and Organizational Structure.

عمل أستاذاً بجامعة الموصل منذ عام 1979 حتى الآن . شارك في مناقشة العديد من رسالات الماجستير والدكتوراه، وألّف كتباً وأبحاثاً حول موضوعات سياسية وفكرية وقانونية عديدة، وتطرق إلى القضايا التركية ضمن جملة اهتماماته البحثية .

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان — العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيَّالي — المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

21 - إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل

22 - عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر

23 - جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

24 - عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25 - محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27 - صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989

28 - فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل

29 - عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي

30 - جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)

31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي

32 - هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل

33 - كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

34 - عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

35 - علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36 - مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37 -	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 -	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39 -	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40 -	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41 -	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42 -	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

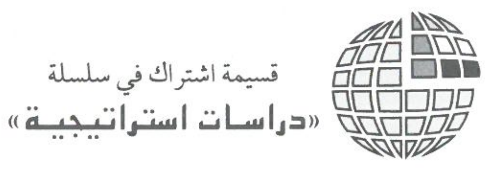
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر :

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**» .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكَّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير ، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر ، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص.ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية .

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص.ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبو ظبي، إ.ع.م: هاتف: 6423776 ـ 9712: فاكس: 6428844 ـ 9712: e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae